

العدالة الشكلية مفهومها ووظيفتها (دراسة تحليلية في ضوء قانون الإثبات)

إسماعيل نامق حسين^{1,2}، بهختيار رحمان حمه كرم³

^{1,3} كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق
² كلية القانون، قسم القانون، جامعة جيهان- السليمانية، السليمانية، العراق

Email: esmail.hussain@univsul.edu.iq¹, bextyar24@gmail.com³

الملخص:

اعتمدنا في كتابة هذا البحث على منهج تحليلي، للبحث في مفهوم العدالة الشكلية ووظائفها. وبعد النظر والتحليل في نصوص قانون الإثبات العراقي النافذ، وبعد عرض وتقييم الآراء الفقهية المتعلقة بموضوع بحثنا، وجدنا أن العدالة الشكلية تعني بذل الجهد لتقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، إذ العدالة الشكلية لا تعني التطبيق الحرفي للقانون، وإنما تستوجب التطبيق السليم للقانون، وذلك بإلزام القاضي بتحري الوقائع، وإجراء التفسير المتطور للقانون، وتبسيط الشكلية بما يضمن المصلحة العامة، إضافة إلى ذلك تفرض على المتخصصين الالتزام بأحكام القانون وبمبدأ حسن النية في تقديم الأدلة. فتوصلنا إلى أن العدالة الشكلية هي الالتزام كما يتطلبه القانون بالمبادئ والقواعد القانونية الموضوعية لإثبات الحق، وذلك بهدف كشف الحقيقة أو الوصول إليها. ومن أجل الحفاظ على التوازن بين ضرورة استقرار الأوضاع القانونية ومتطلبات العدالة الشكلية اقترحنا، أن تكون صياغة وتقنين أدلة الإثبات بشكل يراعي الثوابت العقلية والمنطقية من جهة، ولا يتجاهل المستجدات الواقعية من جهة أخرى، أي أن ترد أدلة الإثبات على سبيل المثال، لكن مع ضوابط تضمن عدم التفريط بحق المتخاصم الآخر.

الكلمات المفتاحية: الإثبات، الفلسفة، التشريع، الحقيقة.

بوخته:

له نووسینی ئەم توێژینەمیەدا پشتمان بە رێبازی شیکاری بەستووە، بۆ لیکۆلینەوه له چەمکی دادپەرۆری شیۆمی و ئەمرکهانی. پاش سەیرکردن و شیکردنەوهی دەقەکانی یاسای سەلمانندی عێراقی بەرکار، ودوای خستەرۆو و هەڵسەنگاندنی بۆچوونه فیهیهکانی پەیمەست بە بابەتی لیکۆلینەوه مەکان، بۆمان دەرکەوت کە دادپەرۆری شیۆمی واتە هەولدان بۆ نزیککردنەوهی راستی دادوهری له راستی راستەقینه، چونکه دادپەرۆری شیۆمی به مانای جێبهجێکردنی وشەیی یاسا نییه، بەڵکو پێویستی به جێبهجێکردنی دروستی یاساکه ههیه، به پابه‌ندکردنی دادوهر به لیکۆلینەوه له راستیهکان، ئەمەش به ئەنجامدانی لیکدانەوهی بێشکەوتوانه بۆ یاسا، و به ئاسانکاری له رۆتین به شیۆمیهک بەرژەومندی گشتی بپارێزێت. جگە لەمۆش داوا له داواکاران دەکات کە پابه‌ندن به برگه‌کانی یاسا و بنه‌مای نیه‌تیاکی له پێشکەشکردنی بەلگەدا. بۆیه ئێمه گه‌شتینه ئەو ئەنجامه‌ی کە دادپەرۆری شیۆمی بریتیه له پابه‌ندبوون، وەک ئەوهی یاسا داوا دەکات، بهو بنهما و رێسا یاساییانه‌ی کە بۆ دامەزراندنی مافه‌که دانراون، به ئامانجی ئاشکراکردن یان دەست‌راگه‌شتن به راستیه‌کان. بۆ ئەوهی هاوسه‌نگی له نیوان پێویستی سه‌قامگیری پینگه یاساییه‌کان و پێداویستیه‌کانی دادپەرۆری شیۆمی بپارێزین، پێشنیارمان کرد کە دانان ونوسینه‌وهی بەلگه‌کانی سەلماندن له یاسادا به شیۆمیهک بێت له لایه‌که‌وه نه‌گۆره عمقلا‌نی ولۆژیکیه‌کان له‌به‌رچاو بگیریت، له لایه‌کی دیکه‌وه پێشهاته واقیعه‌کان پش‌تگۆی نه‌خات، واتە به‌لگه‌کانی سەلماندن، بۆ نموونه باس بکړین، به‌لام له‌گەڵ ر‌گه‌ش‌وێنیکدا که دانیان بدات‌ی له‌وهی که مافی داواکری به‌رامبه‌ر پش‌تگۆی نه‌خړیت.

کلیله وشه‌کان: ساغ بوونه‌وه، فەلسەفه، یاسادانان، راستی و دروستی.

Abstract:

In writing this research, we have relied on an analytical approach to investigate the concept of apparent justice and its functions. After looking at and analyzing the articles of the applicable Iraqi Evidence Law, and after presenting and evaluating the jurisprudence opinions related to the subject of our research, we found that apparent justice means Make an effort to bring the judicial truth closer to the actual truth, but apparent justice does not mean the literal application of the law, but it requires the proper application of the law, by obliging the judge to investigate the facts, conduct a sophisticated interpretation of the law, and by facilitating routine in a way that protects the public interest. In addition, it requires applicants to comply with the provisions of law and the principle of good faith in presenting evidence. We therefore concluded that apparent justice is the commitment, as required by law, to the principles and legal rules established to establish the right, with the aim of revealing or accessing the truth. In order to maintain a balance between the necessity of stabilizing legal conditions and the requirements of apparent justice, we suggested that the formulation and codification of the evidence should be in a manner that takes into account the mental and logical constants on the one hand, and does not ignore the real developments on the other hand, that is, that the evidence is provided for example, but with controls that guarantee Not to compromise the right of the other antagonist.

Key words: Proof, philosophy, legislation, truth.

المقدمة**أولاً: التعريف بموضوع البحث وأهميته**

يتركز عمل القضاء على إرجاع الحق لصاحبه، ومن أجل ذلك استوجب القانون على القضاة أن يطبقوا القانون تطبيقاً سليماً، ويتحقق هذا التطبيق بالتحري و الكشف عن الحقيقة، ثم إجراء تفسير متطور للقانون ومراعاة الحكمة من تشريعه عند التطبيق لا عند التشريع، وتستلزم هذه الإجراءات تبسيط الشكليات إلى الحد الذي لا يتعارض مع المصلحة العامة بل يخدمه. إضافة إلى تلك الواجبات المفروضة على القضاة لإصدار الحكم العادل وإحقاق الحق، وفرض القانون على المتخاصمين الالتزام بأحكام القانون ومبدأ حسن النية في تقديم الأدلة.

إن الهدف من وراء كل هذه الواجبات سواء على القضاة أو المتخاصمين، هو تحقيق العدالة، لكن في حدود الشكل الذي رسمه القانون. والعدالة الكلية لا تعني إزراء الشكليات وهجرها وإنما تعني تفعيل وتوظيف الأدوات والوسائل التي وفرها المشرع، من أجل الوصول إلى الحقيقة ومن ثم إصدار الحكم العادل، وإحقاق الحق. وعليه، تكمن أهمية هذا البحث في أنه يريد أن يراعي التوازن بين ضرورة استقرار المراكز القانونية والالتزام بالشكل الذي رسمه القانون من جهة، وبين متطلبات العدالة وإحقاق الحق من جهة أخرى.

ثانياً: مشكلة البحث

تتلور مشكلة هذا البحث في أن المشرع العراقي في قانون الإثبات رقم (١٠٧) لسنة (١٩٧٩) يلزم القاضي تارة بتحري الوقائع لاستكمال القناعة كما في المادة (٢) من قانون الإثبات ويطلب منه تارة أخرى أن يبذل الجهد لكشف الحقيقة أو للوصول إليها، كما في المواد (١٧ و ٨١ و ٩٦) من قانون الإثبات. فالمشكل الرئيس هنا هل يقضي القاضي بناءً على القناعة أو استناداً إلى الحقيقة المكشوفة أو التي تم الوصول إليها؟

إضافة إلى ذلك إن المشرع العراقي بالقدر الذي يجيز تبسيط الشكليات بالقدر ذاته أو بمقدار أكثر يفرض على القضاة الالتزام بالشكليات، فالتساؤل المشكل للمشكلة البحثية هنا، هل بالإمكان التوافق ما بين تلك الإجازة وهذا الفرض؟ وما هو موقع العدالة الشكلية من هذا وذاك؟ أي هل تستلزم العدالة الشكلية التوسع في الإجازة أو التشديد في الفرض؟

ثالثاً: أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- ١/ بيان مفهوم العدالة الشكلية ووظيفتها.
- ٢/ توضيح أوجه الصلة بين العدالة الشكلية والعدالة الموضوعية.
- ٣/ تعريف الحقيقة كهدف للعدالة الشكلية.
- ٤/ تقييم نصوص قانون الإثبات والبحث والتحليل فيها، فيما يتعلق بمدى موفقيتها من عدمها في مراعاة العدالة الشكلية.

رابعاً: منهجية البحث

نتبع في كتابة هذا البحث منهجاً تحليلياً، إذ نعتمد على تحليل وتقييم نصوص قانون الإثبات العراقي والآراء الفقهية فيما يتعلق بالعدالة الشكلية، وذلك من أجل الوقوف على مواضع النقص والضعف والخروج بنتائج تخدم موضوع البحث.

خامساً: خطة البحث

نقسم هذا البحث الى مبحثين كما يأتي:

المبحث الأول : مفهوم العدالة الشكلية وخصائصها

المطلب الأول : مفهوم العدالة الشكلية
المطلب الثاني : خصائص العدالة الشكلية وصلتها بالعدالة الموضوعية

المبحث الثاني: وظيفة العدالة الشكلية

المطلب الأول : مفهوم الحقيقة
المطلب الثاني : صلة العدالة الشكلية بالحقيقة

المبحث الأول: مفهوم العدالة الشكلية وخصائصها

إن العدالة لذاتها كجميع الافكار الانسانية الأخرى فكرة جدلية يختلف الفلاسفة والمفكرون حولها، لتوضيح معاني موضوع العدالة الشكلية ومعرفة مهماتها، نخصص هذا المبحث لتحديد مفهوم هذا النوع من العدالة، ثم نتعرض لمناقشة خصائصها. وتحقيقاً لذلك، نقسم هذا المبحث على مطلبين، نحدد في المطلب الأول مفهوم العدالة الشكلية، أما المطلب الثاني، فنخصصه لعرض خصائص العدالة الشكلية وصلتها بالعدالة الموضوعية، وذلك كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم العدالة الشكلية

لا نستطيع ان نعرف العدالة الشكلية اذا لم نتعرض لتعريف العدالة نفسها، لذلك نحاول في هذا المطلب ان نعرف العدالة اولاً، ثم نعرف العدالة الشكلية، لذا نقسم هذا المطلب إلى فرعين:

- الفرع الأول: تعريف العدالة.
- الفرع الثاني: تعريف العدالة الشكلية.

الفرع الأول: تعريف العدالة

يعد أصل العدالة من "العدل"، وتقابل كلمة (JUSTICE) في اللغة الانجليزية والفرنسية (تالهباني، ٢٠٠٤، ص ١٦٤)، فالعدالة في اللغة معناها الاستقامة، وفي الشريعة عبارة عن الاستقامة على طريق الحق (بن زكريا، ١٩٧٩، ص ٢٤٦). ان العدالة قاعدة اجتماعية أساسية لإستمرار حياة البشر فيما بينهم، ومحور أساسي في علم القانون وهي العدالة، وقد تم وضع نظريات العدالة المبكرة من عند أغلب الفلاسفة اليونانيين، فأرسطو الذي يعد واحد من أوائل الفلاسفة الذين درسوا مفهوم العدالة (حسن، ص ١٣٤). وتنقسم العدالة إلى دالتين: عامة، وخاصة. فالدالة العامة: ترمز إلى علاقة الفرد بالمؤسسات الاجتماعية، أي الامتثال إلى القوانين والتحلّي بالفضيلة، والإنسان الفاضل هو الذي يمتثل إلى القوانين ويعمل بها، شريطة أن يكون هذا القانون مبنياً على مبدأ الفضيلة، وفي داليتها الخاصة: تشير إلى ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الفرد في تعامله مع غيره من أفراد المجتمع، وهنا تقتزن العدالة بالفضيلة لكونها جزءاً لا يتجزأ منها، وتدّل على السلوك الفاضل في شتى مجالات النشاط الإنساني (ذباينة، ٢٠١٦).

وللعدالة المفهوم المطلق والمفهوم النسبي، ففي مفهومها المطلق لا يتغير باختلاف الزمان أو المكان، إنها قيمة عليا والمسلمات الثابتة غير القابلة للتبديل أو التغيير، بغض النظر عما تحدثه التقلبات الاجتماعية من تغيير في المفاهيم في أذهان الناس. وذلك يشمل جميع القيم. فكما يقول أرسطو، العدالة فضيلة أخلاقية، ومن هنا جاء القول الشائع ان القانون يهدف إلى تحقيق العدالة، إذ يقتزن كل منهما بالآخر، فمهمة القاضي تحقيق العدالة من خلال تطبيقه القانون. وهذا الارتباط بين العدالة والأخلاق يرجع إلى زمن بعيد، والعدالة بالمفهوم العام فضيلة أخلاقية، أي تعبر عن تطابق سلوك الفرد مع القانون الأخلاقي العام والشامل. فالعدالة بهذا المفهوم أهم الفضائل الأخلاقية، ولذا يعد العدل من ضمن مباحث علم الأخلاق إلا أنه يجب أن نلاحظ أن العدالة بهذا المفهوم العام لا يمكن أن تتطابق تمام التطابق مع الأخلاق. فكل قاعدة عدل هي في الوقت نفسه قاعدة أخلاقية ولكن العكس غير صحيح، فليس كل قاعدة أخلاقية قاعدة عدل. والعدالة بمفهومها النسبي، تختلف من مجتمع إلى آخر، بل تختلف من طائفة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد، لأن الأمر يتعلق بالعدالة التي تعمل الدولة على تحقيقها، إنها العدالة التي تنتظر إليها في مجتمع معين وفي زمن محدد. وباختصار فإن العدالة بمفهومها النسبي مثل القانون تعد أحد نتائج المجتمع بما فيه من ظروف مختلفة، وبمفهومها المطلق مثل أعلى محفور في النفس البشرية لا يحى ولا يتبدل. (حسن، ٢٠٠٠، ص ١٣٣-١٣٦).

إنّ العدالة عند افلاطون هي (ان يتلقى كل شخص ما يساوي انتاجه وان يؤدي العمل الذي يتناسب مع طبيعته ومقدرته، فالإنسان العادل هو الانسان الذي يبذل جهده لاعطاء الحق وفقد غم مايساوي قدر مايتلقاه من هذا الجهد). (الذنون، ص ١٦٣). فالعدالة وفق هذا المفهوم تقضي: -اولا أن كل فرد يجب أن يحتل موقعا في المجتمع يتناسب مع الدور الذي يقوم به ومع الخدمات التي يقدمها، ويضمن العدالة (لويدي، ١٩٨١، ص ١١١)، - وثانيا ان المساواة قدر الامكان تكون بين القيم والخدمات المتبادلة بين الأفراد (الشاوي، ص ٢٨٥)، وأنّ العدالة هي ليست عدالة فردية وإنما هي عدالة مرتبطة بشكل مباشر مع العدالة العامة.

وتحدث أرسطو عن العدل فجعل أساسه المساواة، وميز بين صورتين له: " العدل التوزيعي" في مجال الأموال، ثم " العدل القانوني أو التعويضي " في نطاق المعاملات"، وما دامت العدالة هي المساواة أيضاً، والظلم عدم المساواة، فالعدالة يمكن أن تكون توزيعية وتعويضية، والعدالة التوزيعية تقتضي أن تعالج الحالات المتساوية معاملة سوية، ومن ثم إذا وجد شخصان غير مساويين، وجب أن لا يحصلان على ما هو متساو. ومنبع للشجار والشكوى، وأن تعطي المتساويين انصبة غير متساوية، أو تمنح غير المتساويين انصبة متساوية (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٥٠٨، ٥٠٩). والعدالة، أي العدل ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي (منصور، ص ٥٧، ٥٨)، (حسين، ٢٠١٩، ص ٥٣، ٥٤):

١/ العدل التوزيعي، ويقصد به توزيع الحقوق والواجبات على أعضاء الجماعة وقد أساس المساواة، فيكون مجردا إن كان على أساس المساواة الحسابية المطلقة، وسمي العدل آنئذ العدل التوزيعي المجرد، أما إذا كان التوزيع على أساس المساواة التناسبية، سمي العدل التوزيعي المعتبر. فمثلا إعطاء مبالغ متساوية لموظفي دائرة معينة دون الأخذ بالاعتبار مؤهلاتهم ودرجة إخلاصهم وأعمالهم واختصاصاتهم ودرجاتهم الوظيفية، يصبح العدل عدلاً توزيعياً مجرداً، أما جعل مبلغ معين أساساً يعطى لكل، وفوق ذلك المبلغ تعتمد المؤهلات والدرجة الوظيفية وغيرها من أسس التفضيل والتناسب، فإن ذلك وشكل عدلاً توزيعياً معتبراً.

٢/ العدل التبادلي، يهتم بتبادل الأشياء والخدمات بين الأفراد داخل الجماعة، وفقاً للتصرفات الإرادية، وسمي العدل التصحيحي، أيضاً لأنه يعني بتصحيح الاختلال الناجم عن العدل التوزيعي في الذمم المالية. مثل احترام الإرادة التعاقدية وترتيب آثار العقد التي تشكل عدلاً تبادلياً، وبهذا التبادل تتغير الذمم سلباً وإيجاباً.

٣/ العدل الجماعي، يحصل من خضوع الجماعة خضوعاً يتمثل في إعطائها ماهي تستحقه لها. كالالتزام بدفع الضرائب، وعدم مخالفة القوانين، و الالتزام بصورة عامة بأداء الواجبات التي يستلزمها عيش الفرد في الجماعة.

ويختزل بعض الشراح (منصور، ص ٥٨) صور العدل الثلاث إلى اثنتين، العدل العام والعدل الخاص، كما سبق ذكرناه.

والمساواة التي تحدث عنها "أرسطو" هي مركز وسط بين وضعين غير متساويين، مثل مكان التقاء مساحتين متفاوتتين، ولما كانت العدالة هي المساواة، فالعدالة أيضا مركز الوسط بين النفع والضرر، وخط يلتحم عنده هذان النقيضان، فيؤخذ من النفع لجبر الضرر حتى يتساوى الوضعان. لذا سميت العدالة باليونانية "ديكايون"، لأنها قسمة بين جزئين متساويين "ديكا"، وغدا القاضي هو من يقسم بالتساوي، أي من يقيم العدالة. (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٥٩). وينظره إليها من أربعة جوانب، الجانب الأول العدالة بمعنى الأمانة في القول والمعاملة ويفرض على الإنسان أن يقول الحق وأن يدفع الديون. ثانيا العدالة هي عمل الخير للصدقاء والحق للضرر بالاعداء. ثالثا العدالة هي مصلحة الأقوى. والجانب الأخير للعدالة هو أن تكون أمثلة وسطا بين أحسن الأشياء وأسوأها (المنياوي، ص ٨٠، ٨١).

تعد العدالة من اقدم الفضائل الإنسانية التي تعبر عن رغبة أصيلة لدى الإنسان في إحقاق الحق ورد الظلم، ولهذا تبنتها القوانين كغاية يسعى القانون لإدراكها (حسين، ٢٠١٠، ص ٥٠) فجاءت العدالة في علم القانونية بمعانٍ هي: أولا: ما كان مثاليا عادلا يتوافق مع متطلبات الإنصاف والعقل والعدالة وبهذا المعنى هي إحساس، وفضيلة، ومثال أعلى (كورنو، ص ١٠٧٨، ١٠٧٩) ثانيا: ما كان عادلا موضوعيا، وما يجوز لكل واحد أن يتوق إليه شرعا (إستنادا إلى الشرع)، فالعدالة بهذا المعنى إعطاء كل ذي حق حقه، ومن يطلب العدالة فإنه يطلب بما يوجب له أي حقه. أما تحت الإنصاف (Equate) فقد وردت هذه المعاني، عدالة مبنية على المساواة، وهي جهد لإعطاء كل واحد ماله، من الحقوق. وكانت جهداً لإقامة المساواة في المعالجة بشكل غير متساو، لأشياء غير متساوية وطريقة في حل النزاعات خارج قواعد القانون وفقا لمعايير نحو العقل والمنفعة وحب السلام والأخلاق. أو العدالة هي تخفيف للقانون بمراعاة الظروف الخاصة. وفي بعض أحيان العدالة هي طريقة في حل النزاعات خارج قواعد القانون وفقا لمعايير كالعقل والمنفعة وحب السلام والأخلاق. وفي الحقيقة عدالة سميت في القانون الوضعي عدالة مثالية. وقد قيل أن العدالة هي أن نتعامل مع القضايا المماثلة معاملة مماثلة، وأن يكون للقضايا المختلفة تعامل مختلف أو هي التسوية بين المتماثلين والتفرقة بين المختلفين أي المماثلة على قدر المناسبة، وهذا التعريف ينطبق على جزء من العدالة وأنه تفسير غير جامع للعدالة، إذ لا يمكن اقتصار العدالة على مبدأ المعاملة المناسبة أو المماثلة على قدر المناسبة فقط، بل وإنما تتعداه لتشمل غيره من المبادئ، ولكنه مع ذلك تعريف تظهر حقيقة العدالة في جزء كبير منها (حسين، ٢٠١٠، ص ٥٠-٥٢).

ولقد جاء في فاتحة الكتاب الأول لمدونة جستيان (فهيم، ص ٥): أن العدل هو (حمل النفس على إيتاء كل ذي حق حقه، والتزام ذلك على وجه الثبات والاستمرار). والعدل بمعنى حمل النفس على إيتاء كل ذي حق حقه والتزام ذلك على وجه الثبات والاستمرار. أو هو إقامة المساواة بين الناس في الحصول على حقوقهم، وكذلك يستمر على هذا التعريف مع من يخطون خطوة أبعد من ذلك بالتحدث عن العدالة (ابو طلب، ص ٣٢٢). والعدالة هي: (شعور كامن في النفس البشرية يكشف عن العقل السليم، ويوحى به الضمير المستنير، ويهدف إلى إعطاء كل ذي حق حقه). في حين يرى بعض الكتاب (البزاز، ١٩٥٨، ص ١٢٠) أن هذا التعريف يصح للعدل وليس للعدالة، وكان الفيلسوف الإغريقي (سيمونديس) قد قرره قبل (جستيان) بمئات السنين، إذ يقول (العدل هو الرغبة المستمرة في إعطاء كل إنسان ما يستحقه). وفي تعريف (حسين، ٢٠١٠، ص ٥٩) آخر للعدالة ورد أنها (ما يمليه العقل السليم إستجابة للمصالح الأكثر إحتراماً).

لا يكون الفرق بين العدل والعدالة إلا زيادةً جمالية في وضع الحدود والفواصل، فكلاهما يؤدي الغرض نفسه، (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٥١) وفي الحقيقة العدالة والعدل ليسا نقيضين لا يتوافقان ولا يجتمعان معا وإنما مشتقان، من مادة واحدة هي (عدل) فكما يختلفان، يتوافقان فالعدالة اضافة أو زيادة على العدل في الحالات التي يفتقران فيها (حسين، ٢٠١٩، ص ٥٤، ٥٥). وكذلك فإن القول إن ما يصدق على العدالة، لا يصدق على العدل غير سديد، وأن التمييز بينهما على أساس أن العدل هو المساواة، والعدالة هي الانصاف، غير دقيق، فالعدل لا يعني المساواة في جميع الأحوال، وكذلك فالعدالة لا تعني الإنصاف في جميع الأحوال، فالإنصاف قد يطلق على الإحسان، وكل من الإحسان والعدل محله في قواعد الأخلاق، فالعدل فضيلة من فضائل الإنصاف. الأخلاقية، وأن التسوية بين متشابهين والتفرقة بين مختلفين، يصدق على العدل مثلما يصدق على العدالة، والفرق بينهما في الصفة التجريدية للعدل مقابل الصفة التشخيصية للعدالة (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٥١٠). والجدير بالإشارة أن هناك خطأ في تعريف العدل والعدالة قد عرفوا العدل وقصدوا به العدالة أيضا، وكذلك عرفوا العدالة وقصدوا العدل، (حسين، ٢٠١٩، ص ٥٤، ٥٥). وبعبارة أخرى، فالعدل مفهوم تجريدي عام، وذو أبعاد موضوعية، أما العدالة فهي مفهوم شخصي خاص، وذات أبعاد شخصية، ولهذا قيل عن القانون إنه يسعى إلى تحقيق العدل، في حين أن القاضي يسعى إلى تحقيق العدالة، ذلك أن القانون في مسعاه إلى تحقيق العدل، يضع قواعد عامة ومجردة وافتراضية، أما القاضي فيواجه القضايا المعروضة عليه ويقضي فيها بالعدالة، ولهذا قيل في العدالة أنها إحساس أو شعور

كامن في النفس يكشف عنه العقل السليم ويوحى به الضمير المستنير الذي يهدف إلى إعطاء كل ذي حق حقه (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٤٠٤، ٤٠٥).

ويتبين لنا من خلال هذا، ان الاختلاف في تعريفات العدالة ومعانيها يرجع الى النظر في جوانب مختلفة لها، وأن كثيرا من التعريفات السابقة قد أخرج العدالة من دائرة التشريع وحصرها في دائرة القضاء، فعلى ان ننظر الى العدالة بمعنى قيمة عليا تحكم تشريع القانون وتطبيقه معا، اي تفرض على المشرع سن قانون عادل، وتفرض على القاضي ان يتبع هذه القيمة عند تطبيق الأحكام القانون، وفي استعمال سلطته التقديرية. وتبين لنا مما تقدم ان العدالة (هي القوة الكامنة الملزمة التي تدعو العقل الى إعطاء كل ذي حق حقه). ومفردات التعريف هي :

الاول: العدالة هي القوة الكامنة الملزمة.

الثاني: العدالة تدعو العقل الى وضع الحلول القانونية.

الثالث: الغرض من العدالة إعطاء كل ذي حق حقه.

الاول: العدالة هي القوة الكامنة الملزمة: ومعناها لديها صفة الزامية سواء قام المشرع بتشريع القانون او بعدم تشريعه، فالعدالة هي القوة، أي القوة التي تتبلور نتيجة إمتزاج الشعور والإحساس، و تفاعلهما داخل النفس أو الجماعة، تتحرك هذه القوة المحدثة و تتوجه صوب العقل، وتكمن في ضمير الفرد أو الجماعة على شكل إعتقاد ديني أو قيم إنسانية أو مبادئ عليا تمس كيان الفرد والجماعة معا. وهذه المبادئ قد تتجسد في المبادئ التي قال بها أنصار القانون الطبيعي، أو قد تكون مبادئ دينية بحتة، مثال ذلك مبادئ الأخوة والمحبة التي ربما تفرض على الإنسان أن يضحي بمصالحه، بل بحقوقه ايضا من أجل الآخرين، و توصف بأنها (ملزمة) لإعتقاد الناس بالزامية العدالة، سواء أكانت ملزمة حقيقة كما هو منصوص عليها، أو ليست كذلك (حسين، ٢٠١٩، ص ٥٦، ٥٧).

الثاني: العدالة تدعو العقل الى وضع حلول قانونية، نقصد بالعقل إنه، آلة لادراك الحلول اي لادراك الحكم (احمد، ص ٤٧)، وهذا الحكم قد يتجسد في نصوص وقواعد قانونية يشرعها المشرع، لأن القانون وإن كان واضعه شخصاً من الأشخاص إلا أنه بصياغته العامة يتجرد من العواطف والمحابة، وإذا كانت هذه مؤثرات الالبصار، فإن "القانون، خلافا لذلك، هو العقل المجرد عن العاطفة". أما إذا خضع الأفراد لإرادة الحكام وليس للقانون، فإنهم يتعرضون بذلك لأهواء الحكام وعواطفهم، أي يتعرضون لحكم الحيوان، فالعواطف تحول الناس جميعاً إلى حيوانات، في حين لا ينبغي أن يكون خضوع الإنسان إلا لحكم العقل. والقانون هو العقل، أو هو القائد الذي ينبغي الإتهاء بحكمه، ولا شك أن إتباع قائد مجرد من الأهواء أكثر أماناً من إتباع قائد تكون الأهواء داخلية في تكوينه. والقانون مجرد من الأهواء. ولذلك يجب أن يكون الحكم للقانون، وأن يكون العدل عاماً بالنسبة للجميع (تناغو، ص ٥٢). ويوجد بجانب العقل التشريعي عقل آخر وهو العقل القضائي، ووظيفته تنفيذ ما يأمر به العقل التشريعي منطقاً و روحاً، و قد يحل محل العقل التشريعي في بعض الأحيان في المسائل المدنية فقط دون الجنائية (حسين، ٢٠١٠، ص ٥٩).

الثالث: الغرض من العدالة إعطاء كل ذي حق حقه، وقد سبق تعريف العدالة بانها فضيلة أخلاقية، وهي الغاية المثلى للقانون، تمكن ان أقول هي عقل القانون وفحواه، فالقواعد القانونية تستهدف بالضرورة أن يتحقق العدل، فالقانون لا يجد مضمونه الصحيح إلا في فكرة العدل، ويكون عادلا إذا اعطى لكل شخص حقه وبخلاف ذلك يكون القانون ظالما، و من هنا يقول (لويد، ١٩٨١، ص ١٥٠): إن العدل هو اعطاء كل شخص ما يستحقه. والناس يتفقون على أن العدالة في التوزيع يجب أن تجري وفقا للاستحقاق، ثم يختلفون في فهم المقصود بالاستحقاق (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٥٠٨، ٥٠٩). لكن ما هو الإستحقاق؟ وكيف يثبت الإستحقاق؟ للإجابة على هذا السؤال هناك ستة معايير، وهي (حسن، ٢٠٠٠، ص ١٣٦-١٤١)، (لويد، ١٩٨١، ص ١١٢، ١١٣):

اولا: معيار المساواة المطلقة بين الأفراد: ومعناه اعطاء كل شخص الشيء نفسه، وبهذا تتحقق المساواة في التوزيع بين الأفراد مساواة مطلقة، دون الأخذ في الاعتبار الفروق التي توجد بينهم.

ثانيا: معيار الجدارة: ويعني مجموعة صفات جوهرية وشخصية تتوفر في الفرد. وان العدالة هي اعطاء كل شخص بحسب جدارته، فالجدارة تعد معيارا أخلاقيا بحتا، وهي لا تعني تحقيق المساواة المطلقة بين الأفراد في التوزيع، وإنما يتم توزيع الخيرات والأعباء طبقا لمعيار يتناسب مع مجموعة صفات جوهرية وشخصية تتوفر في الفرد.

ثالثاً: معيار العمل: ما يقوم الشخص به من عمل فهو معيار يحدد ما يستحق له، فالتوزيع يقتضى عملية حسابية سهلة ومحددة المعالم. ويتم الأخذ بهذا المعيار حالياً في الأنظمة القانونية الوضعية في تحديد صرف المرتبات والأجور، إذ يأخذ كل فرد الأجر أو المرتب الذي يتناسب مع ما يقوم به من عمل.

رابعاً: معيار الحاجة: وقد يعنى عدالة التوزيع بحسب الحاجة، أي إعطاء كل شخص ما يحتاجه، وتعمل على الإيفاء بالحاجات الضرورية التي يحتاجها الأفراد وتعامل على الإيفاء بالحاجات، والعدالة بهذا المفهوم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة الاحسان.

خامساً: معيار الطبقة الاجتماعية: يعتمد هذا المعيار على أساس طبقة الاجتماع لتوزيع الاعباء والإلتزامات، والأعطاء بحسب الطبقة أو التوزيع وفقاً لطبقة الأفراد.

سادساً: معيار الشكلي: يعني توزيع عادل طبقاً لما يخصصه القانون، أي يعطى كل فرد على ما يحدد له القانون، فهو العدل الشكلي ويتطلب المساواة في المعاملة وفقاً للتصنيف الذي أعده القانون، ومن خلالها يحصل كل فرد على ما يحدده القانون له (a chacun selon ce que la loi lui attribue)، ويقتصر دور القاضي، طبقاً لهذا المفهوم (للعدالة)، على تطبيق القواعد نفسها على المراكز القانونية (حسن، ٢٠٠٠، ص ١٤٠، ١٤١).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير الستة ستكون مفيدة في قياس درجة العدالة، لمعرفة إلى أي مدى يمكن للعدالة التوزيعية أن تحقق العدالة الحقيقية في توزيع الحقوق بين أفراد المجتمع. على الرغم من، أنه يجب على صاحب السلطة التوزيع أن يعتمد على أنسب المعايير لتوزيع الحقوق، والتي ستكون أساساً لتوزيع الحقوق والعدالة، فإن هذا الاعتماد سيكون وفقاً لطبيعة الحق، ومع الهدف الذي يراد تحقيقه من هذا التوزيع، ولكن يجب أيضاً مراعاة أكثر من معيار واحد. فعلى سبيل المثال، لتحديد راتب الموظف، تتطلب رغبة الدولة في التنمية الاقتصادية استخدام معيار ثالث وفيه زيادة الراتب أو خفضه يعتمد على وقت العمل، أو على كمية الانتاج، ذلك لتشجيع للزيادة الانتاج، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يجب على الدولة أيضاً أن يأخذ فيها معيار الحاجة لضمان حد أدنى من المعيشة.

ويرتبط المعيار الشكلي للعدالة بفكرة المساواة أمام القانون ويعني أن يطبق القانون بالتساوي في جميع الحالات وعلى جميع الأشخاص الذين يتناولهم دون خوف أو محاباة، ودون تفریق بين غني وفقير، أو قوي وضعيف، والقانون الذي يطبق على الجميع بدون تمييز على هذا النحو هو تجسيد للعدل، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العدل بهذا المعنى لا يعدو كونه المبدأ الشكلي للمساواة، ولا يمكن للعدل أن يعد حتى كمبدأ للمساواة بدون توفر هذه الصفة (لويد، ١٩٨١، ص ١١٢). ففي الحقيقة العدالة الشكلية بمعنى المعيار الشكلي للعدالة لا تكون عدالة ولا عدل، لانه لا تتجسد فيها صفة المساواة ولا الانصاف. ومع ذلك قد يختلف مفهومها من عصر إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر. فإن العدالة بهذا المعيار الشكلي هي فهم نسبي لها، وهي مرادف مثل للقانون وتعد أحد نتائج المجتمع مع ما فيه من ظروف مختلفة.

إن العدالة هنا عدالة وضعية تعني التزام القاضي بتطبيق القانون حرفياً حتى يكون حكمه عادلاً، ومعاملة الحالات المتماثلة معاملة متماثلة تعني أن العدالة يتم ادراكها، طبقاً لهذا المعيار، عن طريق التطبيق الحرفي للقواعد القانونية، فهي تعم الجميع ولا يستثنى منها أحد، لذا إن الصورة التقليدية التي ترسم لها تظهرها مغمضة العينين لأن انتباهها لا يجب أن ينصب إلا على ذراع الميزان، والمشكلة في هذا المعيار أنه يؤدي بالقطع إلى نسبية فكرة العدالة إذ يجعلها تختلف باختلاف الأنظمة القانونية، فما يعد عادلاً في وقت ما، ومكان ما، قد لا يكون كذلك في وقت آخر وفي مكان مختلف، فيترتب على هذا المعيار الشكلي للعدالة أن كل تغيير في القانون يؤدي بالقطع إلى التغيير في مضمون فكرة العدالة، ومن ثم فإن هذا المعيار يؤدي إلى مسخ جوهر فكرة العدالة (حسن، ٢٠٠٠، ص ١٤٠، ١٤١).

ويتبين من خلال هذا أن العدالة هي اضافة او زيادة على العدل في الحالات التي يفتقران فيها، والعدل هو معيار للتوازن وأساسه المساواة، فأنواعها في علاقات خاصة، (أي في التعامل بين الافراد) والعدل التوزيعي، هو معيار المساواة في توزيع الحقوق والواجبات. والعدل التبادلي، هو معيار المساواة في تبادل الأشياء والخدمات بين الأفراد داخل الجماعة، وفقاً للتصرفات الإرادية، وبهذا التبادل تتغير الذمم سلباً وإيجاباً. فإذا أتت الأضافة الى العدل التوزيعي يكون عدالة توزيعية، وإذا أضيفت الزيادة الى العدل التبادلي يكون عدالة تبادلية، فالقواعد التي تنظم الحقوق والواجبات، هي في الأصل قواعد ترمي إلى تحقيق العدالة الموضوعية، أي العدالة في حقوق أفراد المجتمع، على نحو لا يحصل فرد على أكثر أو أقل من حقه.

الفرع الثاني: نحو تعريف للعدالة الشكلية

لا تكفي القواعد الموضوعية لقيام العدالة، التي تقرر للأشخاص حقوقاً متساوية، وإنما يجب أن تكون هناك قواعد شكلية، كي تكفل إثبات هذا الحق إذا تم النزاع عليه. ذلك أن الحق دون الدليل لا قيمة له. تضمن مبادئ وقواعد الإثبات حماية هذا الحق، وهذه الحماية تتم من خلال الإلتجاء إلى القضاء في الدولة، إذ توجد القواعد التي تنظم إثبات الحق أمام القضاء، وهذه القواعد يجب أن تستهدف تحقيق العدل بين الأفراد، وذلك بوسائلها لإثبات الحق، وبتوزيع الدور بين تلك الوسائل وبين الخصوم بصورة يعرض الحقيقة أمام القضاء، ويضمن عدم تحريف الواقع ويكفل لكل صاحب حق أن يحصل على حقه، ولا قيمة للقواعد التي ترسي العدالة الموضوعية دون القواعد التي تكفل تحقيق العدالة الشكلية، فهذه القواعد الأخيرة هي القوام الذي يحمي حقوق الأفراد ويضمنها، عند النزاع. ولا نقصد بالعدالة الشكلية المعيار الشكلي للعدل التوزيعي في العدالة الموضوعية، بل نقصد بها العدالة في القواعد التي تكفل إثبات الحق أمام القضاء، أي قواعد قانون الإثبات المدني كوسيلة لعرض الحقيقة.

فالعدالة تأتي لتسد فراغا موجودا في القانون، أو لتخفف من قسوة القانون (حسين، ٢٠١٠، ص ٨٧)، فهذا هو حقيقة مهمة العدالة سواء أ كانت العدالة موضوعية (وذلك في القواعد الموضوعية) أم كانت شكلية (وذلك في القواعد الشكلية)، أي العدالة في القوانين الموضوعية (كالقانون المدني) وفي القوانين الشكلية (كقانون الإثبات)، إن قواعد العدالة الشكلية قد تتحد مع قواعد العدالة الموضوعية في تمسكه بالإنصاف، والمساواة، أي تدافع عن الحق من أجل العدالة لكونها متساوية، فالعدالة لا تنزل إلى حد تعدد جزئيات بسيطة، وإنما تتدخل كي لا يقف القانون عاجزا عن احقاق الحق (حسين، ٢٠١٠، ص ٨٧). وخير مثال في هذا المجال على قواعد العدالة الشكلية القرائن القضائية حينما يعجز المدعي عن اثبات الواقعة المنشئة للحق المدعى به، أجاز للمشرع أن يثبت واقعة أخرى قريبة منها ومتصلة بها، وإذا ثبتت يتمكن القاضي أن يستنتج منها الواقعة المراد اثباتها، والأمثلة على القرائن القضائية لاتقع تحت الحصر، وذلك لتنوع المعاملات في الحياة العملية، واختلافها ومن الأمثلة عليها أن تقام دعوى بين أب وابنه بالاستناد إلى سند دين، فيدفع الدائن إلى أحد الطرفين بوجود الصورة في التصرف بسبب القرابة بينها، فيستطيع القاضي عن طريق الاستنباط العقلي أن يستخلص من واقعة القرابة، قرينة قضائية يستدل بها على الصورة (بكر، ص ٢٤٢). وفي القرائن القضائية قد يتدخل القاضي في الإثبات، لعجز وسائل عرض الحقيقة التي تمكن القانون الخصم أن يستعين بها. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن العدالة الشكلية هي (استخدام السلطة التقديرية لحماية الحقوق والمصالح الأولى بالحماية أو لرعاية المصالح الأولى بالرعاية)، ويعطي المشرع القاضي سلطة التقديرية فقد نصت المادة (١٠٢) الفقرة ثانيا من قانون الأثبات العراقي على أن " للقاضي استنباط كل قرينة لم يقررها القانون وذلك في نطاق مايجوز إثباته بالشهادة"، وتفسير الوقائع الثابتة، أو الدلائل أو الامارات التي هي وقائع مادية مقر بها من قبل الطرفين كأن تكون قرابة أو صداقة وذلك لكي يصل إلى الواقعة الأخرى المجهولة التي يراد اثباتها (بكر، ص ٢٤٣).

وفي الحقيقة اذا عرفنا العدالة الشكلية باستخدام السلطة التقديرية من قبل القاضي، نكون قد حصرنا موضوع العدالة الشكلية في زاوية ضيقة. وبهذا، فإننا نكون في محور الخطأ، لأنه لا يمكن حصر العدالة الشكلية في نطاق القرائن القضائية فقط، أو في السلطة التقديرية للقاضي، أو حتى في نطاق مهمات القاضي من إجراء التفسير المتطور للقانون، وتبسيط الشكلية، في قواعد العدالة الشكلية، لأن العدالة الشكلية قد تتجلى في كثير من الأحيان في التشريع، ويلزم العدالة الشكلية المشرع بسن قانون معين استجابة لامور في تعامل معين. وأحسن الأمثلة لهذا الإلزام هو قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية، قد سنه المشرع بغاية تنظيم خدمات التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية ومواكبة التطورات القانونية في الجوانب الالكترونية وتطوير النظام القانوني التقليدي بما ينسجم مع نظم تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة. وذلك لانسجاما مع التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانشطة الانترنت (ينظر الاسباب الموجبة لقانون رقم (٧٨) لسنة (٢٠١٢) قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية). وقد تتجلى في كثير من نصوص وقواعد قانون الإثبات المقارن موضوع العدالة الشكلية ومن أحسن الأمثلة لهذا قانون الإثبات العراقي إذ أقر المشرع فيه بأصل عدم المديونية (ينظر المادة: ٦) وقانون الإثبات المصري (ينظر المادة: ١) وكذلك القانون المدني الفرنسي (ينظر المادة: ١٣٥٣) وبهذا يقر المشرع بالواقع الاصل في الانسان، وهي براءة الذمة وعدم المديونية من كل إلزام، فإذا ادعى احد دينا على آخر وجب عليه اثباته، لأنه ادعى شيئا خلاف الثابت اصلا، وهو مشغولية ذمة (الصوري، ص ٣٨). وقضت محكمة النقض المصرية بأن " انشغال ذمة المدين بالالتزام بمجرد اثبات الدائن نشأته. على المدين إثبات براءة ذمته منه " (القرار الرقم: ٦١٤٥ / الدوائر المدنية / ٢٠١٨).

وتبير إشكالية العدالة الشكلية عندئذ ينظر عليها على نحو تطبيق الحرفي لإجراءات القانونية، أي اتباع الحرفي لإجراءات الشكلية القانونية في قانون الإثبات. وإذ جدنا العدالة في تطبيق إجراءات محددة للإثبات، تطبيقا حرفيا، بهذا المنطلق العدالة الشكلية تعني التطبيق الحرفي لقواعد قانون الإثبات، فهذا لا يكون الا مجرد تطبيق للمعيار الشكلي، أي المعيار الشكلي للعدالة على قواعد

قانون الإثبات، في حين نحن نؤيد القول (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٨٠٧، ٨٠٨): " وجب على القاضي ان تكون حارسا على العدالة وعليه لا يطبق قانون اذا كانت القانون ظالما، وجب على القاضي الركون إلى حنكته والاعتماد على ذكائه وفطنته، فيعمل على تحقيق العدالة دون أن يمس النص بسوء".

ان قواعد الشكلية، على العموم، لا تنشأ الحق ولا تشارك في توزيع الثروة بين افراد المجتمع، بل يتدخل في إثبات الحق وحمايته، لأن العدالة الشكلية قد تشارك بوسائلها في البحث عن الحقيقة الواقعية وذلك بإظهار مصدر المنشئ للحق امام القضاء، (أي قد تشارك في تقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية)، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف العدالة الشكلية بأنها (بذل الجهد العقلي للوصول الى الحقيقة الواقعية وإقرارها في سياق الحكم القضائي). والناس حينما يتخاصمون على حق معين يبذلون جهودهم العقلية لاثبات حقوقهم بإقامة الدليل على الواقعة المنشأ لهذا الحق امام القضاء (عبد الرحمن، ص ٣)، وتبين لنا قد يتجلى هذه الجهود المتشاركين في العدالة الشكلية وهم ثلاثة: المشرع في سن القوانين، فقد يحدد الطرق المعتبرة للإثبات وحجيتهم، فيتوقف ذلك، على طبيعة الدليل لبيان الحقيقة الواقعية، وقدرته في نقل الحقيقة الواقعية إلى مسرح القضاء، وكذلك بتوفير وسائل لضمان عدم تحريفها. وقد يشارك فيها الخصوم في مساعدهم لإظهار الحقيقة، والقاضي بسلطته لضمان التطبيق السليم لأحكام القانون والوصول الى الحكم العادل.

على الرغم من الاختلاف الرأي حول فهم العدالة الموضوعية، فإن الشيء الثابت في كل هذه المفاهيم هو، ان قواعد العدالة الموضوعية يدور في فلكة انشاء الحق، فتأتي لكي يعطى لكل ذي حق حقه. وسبق ان ذكرنا انه لا تمنح قواعد الشكلية الحق للمتنازعين وإنما ترجعه لصاحبه، استنادا الى ثبات هذا الحق في الذمم، اذ كان المدعي ناجحا في إقامة الدليل، يحكم القاضي لمصالحته على اساس الدليل الذي يقدمه للقضاء. وسيرجع اليه حقه، بناء على الحكم. بل إذا كان المدعي في الحقيقة الواقعية ليس مالكا لهذا الحق محل الحكم لا يثبت له الحق بسبب الحكم، لا يدخله في ذمة المدعي قانونا (الحكيم، والأخرون، ص ٣١٥)، ولا يحل له شرعا، قال النبي صلى الله عليه وسلم: " إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ" (البخاري، ٢٠١٢، ص ٧١٦٩).

إذا نظرنا إلى العدالة الشكلية من حيث تأثيرها على ضمير المشرع والخصوم والقاضي، وهي القوة تتأثر على ضمير المشرع لوضع حل معين لمشكلية، وتتأثر على ضمير القاضي لإستنتاج حقيقة الواقعية من الواقعة قريب من الواقعة المنشئة للحق، وكذلك تتأثر على ضمير الخصم لتجعله يقر بحق خصمه، دون إكراه عليه إلا ضميره، أو كانت ينكل عن أداء اليمين وذلك في حين عدم وجود دليل ضده. كما أن العدالة الموضوعية هي قوة الكامنة، وأيضا العدالة الشكلية هي (القوة الكامنة الملزمة التي تتجسد في مجموعة من المبادئ، والقواعد، والوسائل التي تمكن الخصوم حماية حقوقهم، وتساعد القاضي في تقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، ووفقا لهذا التعريف تقوم العدالة الشكلية على المفردات الثلاث، وهي:

اولا: العدالة الشكلية هي قوة كامنة ملزمة.

ثانيا: العدالة الشكلية تتجسد في مجموعة من المبادئ والوسائل.

ثالثا: العدالة الشكلية مبنية على الظاهر.

تتحد العدالة الشكلية مع العدالة الموضوعية في انها قوة كامنة ملزمة، شأنها شأن العدالة الموضوعية، وذلك في كونها تتجسد في مجموعة من المبادئ والقواعد والوسائل، ولكنها تفتقر منها لان العدالة الشكلية تخصص لغرض المعين والمحدد وهو كشف الحقيقة أي الواقعة المنشئة للحق، وهي معيار لقياس المساواة في عملية عرض الحقيقة وحق الخصوم في الاثبات، وايضا هي معيار لكشف مركز الخصم في الدعوى، فالمدعي هو الخصم يدعي شيئا بخلاف الحقيقة، فعليه أن يؤيد هذا الإدعاء بالدليل. وكذلك هي معيار لفحص قوة والدليل في نقل الحقيقة الواقعية الى القضاء، أي العدالة الشكلية تبحث في وسائل اثبات الحق من حيث قوتها الطبيعية لبيان الحقيقة، أي لعرض الحقيقة الواقعية في ساحة العدل. وتخصص العدالة الشكلية نفسه لأداء وظيفة المعينة، فحيث ان وظيفة قواعد العدالة الموضوعية هي توزيع الحقوق والإلتزامات بين افراد المجتمع على اساس المساواة (بهاوي، ص ٥٦)، في حين إن وظيفة قواعد العدالة الشكلية هي تقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، وذلك من خلال توفير وسائل الإثبات والإقرار بحجيتهم في الإثبات.

وإن العدالة تكمن في ضمير الفرد أو الجماعة على شكل اعتقاد ديني أو قيم إنسانية أو مبادئ عليا تمس كيان الفرد و الجماعة معا (حسين، ٢٠١٠، ص ٥٦)، وهذه القوة الكامنة الملزمة تتجسد في مبادئ العدالة الموضوعية وفي مبادئ العدالة الشكلية ايضا. من هذه المبادئ التي اقام عليها قواعد العدالة الشكلية هي: حرص الناس على حماية الحق، وإن الناس يحرصون على حماية حقوقهم،

يوثقون معاملاتهم بوسائل قد تفيد منها إثبات حقهم (السبي، ص ٦٩). والخصوم متساوون في حق الأثبات والإستعانة بالوسائل الإظهار الحقيقة.

وقد تتجلى بوضوح هذه القوة الكامنة في موضوع الاقرار (ينظر المادة: ٥٩ من قانون الاثبات العراقي). فالعدالة قد تدفع ضمير الخصم وتلزمه بإخبار حق عليه لمصالح الغير، دون أي إجبار قانوني على المقر، وهذا الاقرار اساسه ضمير المقر كما قال به أنصار القانون الطبيعي، أو قد تكون مبادئ دينية بحتة، ربما تفرض على الإنسان الاقرار على نفسه لمصلحة الغير، بل الإضرار حتى بحقوقه لمصلحة الآخرين، وذلك من اجل العدالة والحق.

وقد تتكون العدالة الشكلية من مجموعة من مبادئ والقواعد والوسائل تكون الغاية منها تقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية بالوصول الى الحقيقة المعقولة، والقاعدة هي وصف أو حكم كلي ينطبق على أوصاف جزئية (الزلمي، ٢٠١٢، ص ١٨). ويضم قانون الإثبات مجموعة من القواعد والوسائل التي تبين كيفية إثبات الحق عند نشوب النزاعات بين الخصوم، وإن هذه القواعد تبين كيفية إقامة الدليل أمام القضاء، وبأي الطرق التي يحددها القانون. وحدد التشريع العراقي وسائل الإثبات بتسعة طرق هي: (١- الدليل الكتابي. ٢- الإقرار. ٣- الإستجواب. ٤- الشهادة. ٥- القرائن. ٦- حجية الأحكام. ٧- اليمين. ٨- المعاينة. ٩- الخبرة)، فتعطي قواعد العدالة الشكلية كل واحدة من هذه الوسائل دوراً في إظهار الحقيقة حسب طبيعتها أو قدرتها لنقل الحقيقة ويتمكن الخصوم ان يستعينوا بهما، وتدعم القاضي في الإظهار الحقيقة.

وبناء على ما قدمناه يمكن ان نقول: إن التجسيديات المختلفة لقواعد العدالة الشكلية في كثير من مبادئ وقواعد قانون الإثبات، يساعدنا على فهم العدالة الشكلية من زوايا مختلفة، وإستنتاج أكثر من تعريف لها، وفي أبسط تعبير العدالة الشكلية هي بذل الجهد لتقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، من حيث الوظيفة. وبذلك تكون العدالة الشكلية هي ما يثبت على الظاهر أو ما اكتفى بالحقيقة المعقولة، ولا يطلب من القاضي ان يحكم على الحقيقة المطلقة، من حيث النتيجة. وإن النتيجة التي توصل اليها قواعد العدالة الشكلية هي الحكم القضائي، فقد يبني القاضي حكمه على الظاهر، ولا يكون الحقيقة نفسها، بل يكون حكمه عنواناً للحقيقة، اذا وصل الى درجة البتات، وقضت محكمة التمييز الاتحادية بأن " إن الأحكام المكتسبة درجة البتات تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق في نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلاً وسبباً فلا يجوز إقامة الدعوى مجدداً بذات الموضوع" (القرار الرقم: ٥٦٦ / ٢٠٠٨). وقضت محكمة تمييز إقليم كردستان بأن " الحكم غير صحيح ومخالف للقانون لأن تكليف الدعوى خطأ لوجود قرار سابق مكتسب الدرجة القطعية تحت عدد ٢١٥١ ب/ ٢٠١٤، فلا حاجة للجوء المحكمة الى الاثبات ثانية. والقرار المكتسب الدرجة القطعية يكتسب حجية الامر المقضي به عليه قرر نقض الحكم المميز واعادة اضبارة الدعوى الى محكمتها". (القرار الرقم: ١٠٨ / الهيئة المدنية / ٢٠١٦، السليفاني، ص ٢٥٥).

المطلب الثاني: خصائص العدالة الشكلية وصلتها بالعدالة الموضوعية

تتميز العدالة الشكلية بمجموعة من الخصائص، وهذه الخصائص تختلف تبعاً للزاوية التي ينظر منها إلى العدالة الشكلية، فإذا نظر إليها كمبدأ، تكون لها خصائص، أما إذا نظر إليها كوسيلة لاستكشاف الحقيقة فتكون لها خصائص أخرى، ثم من خلال هذه الخصائص يمكننا تمييزها عن العدالة الموضوعية. وبيناً لما سبق، نقسم هذا المطلب على فرعين، نتكلم في الفرع الأول عن خصائص العدالة الشكلية، أما الفرع الثاني فنخصصه لمناقشة موضوع صلة العدالة الشكلية بالعدالة الموضوعية، وذلك كالآتي:

– الفرع الاول: خصائص العدالة الشكلية.

– الفرع الثاني: صلة العدالة الشكلية بالعدالة الموضوعية.

الفرع الاول: خصائص العدالة الشكلية

للعدالة الشكلية خصيصتان اساسيتان تنفر عن عنهما عدة خصائص اخرى، اولاهما: خصيصة العدالة الشكلية كمبدأ وثانيتها خصيصة كوسيلة لاستكشاف الحقيقة.

الاول: خصائص العدالة الشكلية كمبدأ: فهي كمبدأ لها الخصائص الآتية:

١/ العمومية وهي تعني أن مبادئ العدالة الشكلية تعم جميع البشر دون استثناء، لأن ما يعد هنا عادلاً ليس من المعقول ألا يعد كذلك في مكان آخر من هذا العالم، أي أن هذه المبادئ لا يحدها مكان لأنها عالمية المحل تمس الإنسانية جمعاء، فالعمومية هنا لا تعني عدم اقتصار هذه المبادئ على حالات معينة أو أشخاص معينين بالذوات داخل حدود بلد ما كما نلمسها بشأن خصائص القاعدة القانونية، لأن مصدرها الأساس هو الله خالق البشر وهو الذي أمر بها أن تطبق على الناس جميعاً وفي كل مكان (حسين، ٢٠١٠، ص ٨١). وكذلك إن هذه المبادئ أبدية، بمعنى أنها لا تتأثر بمرور الزمان، غير أنه قد يكون التعبير عن هذه المبادئ متغيراً من مكان إلى آخر، و من زمان إلى آخر، مع بقاء جوهرها على شاكلته. وقد يتغير أشكال التعبير عن العدالة الشكلية تأثراً بالزمان والمكان. فالعدالة من حيث هي تدخل في دائرة الإيمان، لأن المؤمن يفعل أفعالاً مغايرة و مختلفة تماماً، مثل إغاثة الملهوف، وقتل الناس في ساحة الجهاد، ذلك عملان متفاوتان تمام التفاوت، يتطلبهما منه إيمانه الديني، أي هما تعبيران صادقان لإيمانه الديني، مع بقاء الأخير واحداً و ثابتاً، فنحن نعتقد أن الحالة نفسها تنطبق على العدالة، إذ إنها تستلزم أفعالاً متفاوتة غاية التفاوت مع بقائها دون أي تغيير يطرأ عليها (حسين، ٢٠١٠، ص ٨٢). والمثال على ذلك مبدأ: " البينة على من أدعى واليمين على من أنكر " وهو مبدأ عالمي لا يتأثر مضمونه بالزمان والمكان، لكن من الممكن أن يتأثر التعبير عنه بالزمان والمكان.

٢/ هي مبادئ اجتماعية، لأنها تعبير عن الشعور بالمساواة والمساواة مبدأ من مبادئ التنظيم الاجتماعي يهدف إلى رسم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، وهي مبادئ ملزمة لاقتربها بجزء يقع على مخالفيها، غير أن هذا الجزء ليس من طبيعة واحدة وإنما يختلف بتفاوت دورها في الحياة القانونية فقد تقتصر بجزء مادي في الحالات التي يحيل النص القضاء إليها عند افتقار المصادر الرسمية المعروفة للقانون، ويكون جزء مخالفتها أدبياً فيما سوى ذلك من الحالات (هيج، علي، ص ٢٢٨، ٢٢٩). والمساواة هنا ليست حسابية فحسب بل مساواة تناسبية كذلك.

٣/ إنها تصدر عن مثل أعلى يهدف إلى خير الإنسانية وصلاح المجتمع بما يلي على المشرع في تشريعه وعلى القاضي في قراراته من لزوم توخي الإنصاف فيما يضع من حلول. وإيضاً هي مبادئ لا ترشد إلى حلول قاطعة ثابتة، لأن فكرة المساواة التي تركز عليها العدالة هي وحدها الحقيقة الأبدية، أما مظاهر العدالة وما توحى من حلول فلا يمكن وصفها بالثبات لأن الشعور بالعدالة يكون رد فعل لأحداث اجتماعية وما يرتبط بالحياة الاجتماعية يقبل التغيير بطبيعته تبعاً لتفاوت الزمان و اختلاف المكان (حسين، ٢٠١٠، ص ٨٣) و (بكر، ٢٠١٩، ص ٣٦٦، ٣٦٧).

٤/ إنها مبادئ لا تقوم على فكرة الخير المطلق أو المجرد، وهو الخير في ذاته مجرداً من أي اعتبار آخر كما هو شأن قواعد الأخلاق التي تهدف إلى خير الإنسان في ذاته بالعمل على نقاء ضميره و طهارته الفكرة والجماعة معاكوها تصدر عن مثل أعلى يهدف إلى خير الإنسانية وصلاح المجتمع بما يلي على المشرع في تشريعه وعلى القاضي في قراراته من لزوم الإنصاف فيما يضع من حلول. (هيج، علي، ص ٢٢٩).

٥/ إنها فكرة قائمة بذاتها، لا تستند إلى غيرها من الأفكار، ولكنها تتفاعل مع أفكار قانونية أخرى، لتقدم للبشرية نموذجاً مثالياً من القوانين، فليس من الغرو أن نقول، إن القانون المثالي هو القانون الذي يراعي مبادئ العدالة في مجموع النوعية رعاية كاملة (حسين، ٢٠١٠، ص ٨٤). علماً أن العدالة الشكلية في هذه الخصائص الخمس تتحد مع العدالة الموضوعية، لأنها عبارة عن الشعور أو الفكرة، شأنها شأن العدالة الموضوعية.

الثاني: خصائص العدالة الشكلية كوسيلة لاستكشاف الحقيقة، سبق الإشارة إلى أن العدالة الشكلية هي بذل جهداً عقلياً للوصول إلى الحقيقة، أما باعتبارها وسيلة لاستكشاف الحقيقة، فهي تعرض بانها تبرز فيها بوضوح خصيصة الاستكشافية، ومجرد اللجوء إلى القضاء معناه الحق متنازع عليه والحقيقة مجهولة وغير متفق عليها. وفي الواقع تعود الاختلافات في الرأي حول الحقيقة إلى اختلافات في المصالح بين الأطراف النزاع. والعدالة الشكلية تعتمد على المجهود الإنساني العقلي لكشف الحقيقة التي قد يختصم به الخصوم، فالعدالة الشكلية تهدف إلى تحقق الحق في واقعة غير معروفة أو المتنازع فيها عن طريق مجموعة من الوسائل المعتمدة، وذلك بهدف كشف الحقيقة والوصول إلى الحكم العادل، لذا يلزم القاضي بتحري الوقائع وقد نصت المادة (٢) من قانون الإثبات العراقي

على " إلزام القاضي بتحري الوقائع لاستكمال قناعته". وله ان يتخذ كل اجراء من اجراءات الاثبات لكشف الحقيقة وبذلك نصت المادة (١٧) من قانون الاثبات العراقي على انه " للمحكمة ان تقرر من تلقاء نفسها، او بناء على طلب الخصم، اتخاذ اي اجراء من اجراءات الاثبات تراه لازماً لكشف الحقيقة". وتفرض العدالة الشكلية على القاضي أن يواصل بحثه في الدعوى المعروضة امامه الى النتيجة النهائية، والا يكون القاضي منكراً للعدالة. يهدف الاستكشاف في ظل العدالة الشكلية الوصول إلى الحقيقة النسبية، اي الحقيقة الراجحة، والفصل في النزاع لكي يستقر التعامل بالحكم الذي يصدر في النزاع، وإذا ما صدر الحكم القضائي وأصبح باتاً اكتسب حجية الأمر المقضي فيه ومن ثم فلا يجوز نقضه وهذا ما نصت عليه المادتان (١٠٥) و(١٠٦) من قانون الاثبات العراقي. إن طرق الإثبات المعتمدة في العدالة الشكلية محددة تحديداً مرناً في اغلبيّة قوانين الاثبات الحديث، ولا يستطيع القاضي أن يثبت الحق بغير الوسائل المحددة قانوناً، فالمرونة تظهر في الاثبات القضائي ظل الإثبات بالقرائن القضائية، فالقاضي يثبت وجود واقعة غير ثابت من الواقعة الثابتة في الدعوى، فيوسع القانون يد القاضي في الإستنباط بكل قرينة لم يقرها القانون نص المادتان (١٠٢) و(١٠٣) من قانون الاثبات العراقي.

ووضع القانون للقاضي دوراً هاماً في استكشاف الحقيقة قد نصت المادة (٩٦) الفقرة (٣) من قانون الإثبات العراقي على أنها "إذا انتهى الشاهد من اقواله توجه اليه المحكمة من الاسئلة ما تراه مفيداً لكشف الحقيقة". وهذا يبرز التوسيع في سلطة القاضي. وجعل للقاضي دوراً إيجابياً في تقدير الأدلة وفي التحرك الذاتي الموصل إلى الحكم العادل وإلى الحسم السريع، وأقام كل ذلك على ما ينبغي أن يتوفر للقاضي من ثقة يوليها له المشرع. وقد جاء القانون بقواعد مستحدثة تتناسب والأهداف التي يرمي إليها، فمثلاً أعطى السلطة التامة لقاضي الموضوع في تقدير حجية الشهادة من الناحيتين الموضوعية والشخصية (ينظر نص المادة: ٨٢ من قانون الاثبات العراقي)، وأجاز للمحكمة الإفادة من التقدم العلمي في استنباط القرائن (ينظر نص المادة: ١٠٤ من قانون الاثبات العراقي)، والسماح لها برفض اليمين الحاسمة إذا كان الخصم متعسفا في توجيهها وإعطاها سلطة تعديل هذه اليمين (ينظر نص المادة: ١١٥ من قانون الاثبات العراقي).

وفي الحقيقة تبرز بوضوح صيغة الإستكشافية للعدالة الشكلية من تلك الخصيصة التي من خلالها يمكن كشف الحقيقة وتقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، وأحيانا يمكن حصول تطابق بينهما، علماً أن العدالة الموضوعية قد تتحقق مع العدالة الشكلية، إذ تنطبق الحقيقة القضائية مع الحقيقة الواقعية.

الفرع الثاني: صلة العدالة الشكلية بالعدالة الموضوعية

تتحد العدالة الشكلية مع العدالة الموضوعية، من حيث الغاية الاجتماعية إذ تهدفان إلى تحقيق السعادة لكل أفراد المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية التي حددتها الطبيعة بمنحها قدرات مختلفة للأفراد في إجادة هذا النوع من العمل أو ذاك. وانسجاماً مع هذا الهدف الاجتماعي فإن العدالة بوجودها المتعددة، تبقى هي النقطة التي يوليها افلاطون جل اهتمامه. (جزاع، ص ٤٥، ٤٦) غير أن العدالة الشكلية تفتقر عن العدالة الموضوعية من حيث:

١/ الوظيفة: ان وظيفة العدالة الموضوعية هي توزيع الثروات والحقوق والواجبات في المجتمع على أساس المساواة سواء أكانت هذه المساواة تناسبية او كانت المطلقة (حسن، ٢٠٠٠، ص ٤٨-١٥٠)، ولكن وظيفة العدالة الشكلية هي تقريب الحقيقة القضائية الى الحقيقة الواقعية وذلك بوسائلها الخاصة.

٢/ التوزيع في الأدوار: تركز العدالة الموضوعية على توزيع الأدوار بين افراد المجتمع، وبهذا تتحقق العدالة، إذ كل فرد من أفراد المجتمع يؤدي وظيفته الخاصة (لويد، ص ١١١) و(الذنون، ص ١٦٣). ولكن العدالة الشكلية توزع الادوار في ساحة احقاق الحق، أي تمنح لكل من الخصوم والقاضي ووسائل الإثبات دوراً في ساحة العدل. ففي الوهلة الاولى يفرض على الخصوم ان يتمسكوا بمبدأ حسن النية في تقديم الادلة (ينظر نص المادة: ٥ من قانون الاثبات العراقي) لعرض الحقيقه امام القضاء، ويلزم القاضي بتحري الوقائع واتباع لتفسير المتطور للقانون (ينظر نص المادتان: ٢ و ٣ من قانون الاثبات العراقي)، حتى يكفل تطبيق الاحكام تطبيقاً سليماً. ومن هذا المنطلق تؤدي العدالة الوظيفية كما هي في الطبيعة، او تؤديتها على النحو الامثل (جزاع، ص ٤٦). ولكن تأدية الوظيفة في العدالة الشكلية تلزم تأديتها على نحو يتطلبه المركز الذي يتمسك به الخصم.

ان توزيع الادوار في العدالة الموضوعية يكون توزيعاً بين ابناء المجتمع على اساس مهاراتهم في الاداء (بهاوي، ص ٤٥). ولكن توزيع الادوار في العدالة الشكلية يعتمد على اساس المكانة، فمثلاً القاضي يكون في مكانة صاحب الرئاسة والسلطة، وله ولاية القضاء يحكم وفقاً للقانون بين المتنازعين، ممن حيث إنه عالم بالقانون وحكم عادل ومحايدين بينهم. وتعطي دوراً للخصوم على اساس تمسكهم بالحقيقة، اذا كان الخصم يدعي امراً بخلاف الحقيقة سواء أكانت هذه الحقيقة هي الحقيقة المؤيدة او الحقيقة القانونية او هي

ما يعرضها الخصم في دعواه ودفعه فهو في مركز المدعي، وتعطي لأدلة الإثبات دوراً على أساس قوتهم في نقل الحقيقة وضمن عدم تحريف الواقع، وعلى أساس الحق الذي يتمسك به الخصم من حيث مصدره، ومن حيث قيمته، أي أن الوقائع المادية يمكن اثباتها بكافة طرق، وفي التصرفات القانونية كالأصل يثبت فقط بالكتابة.

٣/ المرونة: التوزيع الأدوار في العدالة الموضوعية يكون على الحتم والحزم، ولا يجوز لشخص أن يجمع بين وظيفتين، ولا يكون له تغييرها حسب رأي سقراط (بهاوي، ص ٤٦ – ٤٨)، بل هذا التوزيع للأدوار بين الخصوم (المدعي والمدعى عليه) ظلت العدالة الشكلية توزع توزيعاً مرناً ومتغيراً بينهما، فمثلاً في امر بدائي للدعوى يتمسك أحدهم بخلاف الحقيقة المؤيدة، وهو في مركز المدعي، وعليه عبء الإثبات، ولكن بعد تقديم الأدلة فيغير دوره إلى مركز المدعى عليه، فالشخص الذي يقدم ضده البيئة يكون في مركز المدعي في الدفعات (السنهوري، ص ٦٨، ٦٩).

فقول: إن العدالة الشكلية لا تنشئ الحق لمن يتمسك بها، حينما يحكم القاضي لمصلحته، بل تستطيع أن تنشئ مركزاً قانونياً محمياً حماية نسبية، هذا المركز من تعرض القانوني وإعادة عرض الموضوع في ساحة العدل لسبق الحكم فيه (ينظر نص المادتان: ١٠٥ و ١٠٦ من قانون الإثبات العراقي)، ولكن أنماط العدالة الموضوعية تأسست على إنشاء الحقوق والواجبات، سواء كان هذا الإنشاء على أساس المساواة التناسبية في العدل التوزيعي، أو كان على أساس المساواة الحسابية المطلقة في العدل التبادلي (حسين، ٢٠١٠، ص ١٠٥-١١٠).

٤/ ارتباط قواعد العدالة الشكلية بالحق: تتصل قواعد العدالة الشكلية بالحق بشكل غير المباشر، في حين تتصل قواعد الموضوعية بالحق اتصالاً مباشراً، بذلك تتفرع العدالة الشكلية عن العدالة الموضوعية في ارتباطها بالحق، فمثلاً حين تعطي السلطة امتيازاً ما لشخص معين على أساس خدمته الوظيفية، ينشأ الحق لهذا الموظف، بناءً على ذلك، فالعدالة الموضوعية قد تتحقق إذا كانت الخدمة التي قدمها الموظف مقابل ذلك الحق. وسؤال العدالة الموضوعية هنا هو، هل هذا الحق متساو مع الواجب الذي قام به الموظف؟ قد تتحقق بذلك العدالة الموضوعية، إذ الجواب، هو نعم، معناه يعطى الموظف ما يستحقه. ولكن هذا السؤال ليس سؤال العدالة الشكلية، بل سؤالها هو: هل القانون يمهله أن يثبت الموظف حقه بالوسائل الموضوعية لإثبات الحق؟ هل الخصوم متساوون في الاستعانتهم بهذه الوسائل؟ هل يؤسس القاضي حكمه على تلك الوسائل، أو يؤسسه على غيره، كالمصالح والمحبة؟ فالعدالة الشكلية لا تبحث عن المساواة في إنشاء الحق، بل هي تبحث عن تقريب بين الحكم من واقع المنشأ للحق. وإذا تمهل الفرض المتساوية للخصوم، ويبدل القاضي جهده المعتاد للوصول إلى مصدر المنشأ للحق. وبينما حكمه على أساس برهان، فهذا يعني إرجاع القاضي الحق لصاحبه في الظاهر الحال، وتتحقق بذلك العدالة الشكلية. وذلك سواء كانت العدالة الموضوعية قد تتحقق أم لا.

٦- تخصص وسائل العدالة الشكلية لكشف الحقيقة، أي لكشف مصدر المنشأ للحق، فوسيلة تحقيق العدالة الموضوعية، هي مصادر الحق من: القانون والارادة والفعل ضار والفعل نافع، والقانون مثلاً هو المصدر لإنشاء الحق، لأن الدولة في المجتمع توزع الثروة من خلال قوانين وتعليمات. فالعدل التوزيعي يحرص على قيمة العدالة الموضوعية في إقامة التوازن بين الحقوق والواجبات. وكذلك في العدل التبادلي فإن الإرادة حرة في إنشاء الحقوق، وذلك بمصادر معتبرة. ولكن وسائل العدالة الشكلية هي وسائل لبيان الحقيقة ونقلها إلى القضاء من حيث إنها ساحة للعدل، وذلك لإثبات الحق الموزع في ظل العدالة الموضوعية، ووسائل العدالة الشكلية لا تنشأ الحق، أي تدخل في دائرة توثيق الحق.

لقد تبين مما تقدم، أن العدالة الموضوعية تدور في فلكة إنشاء الحق، (أي بتوزيعه)، ولكن العدالة الشكلية قد تخصص قواعدها ومبادئها لتقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، (أي ببذل الجهد لكشف المصدر المنشأ للحق). وقد تجسدت قواعد العدالة الشكلية في مجموعة من القواعد والوسائل القانونية لضمان إرجاع الحق لصاحبه، وتخص العدالة الشكلية قواعدها ووسائلها لهذا المهمات، وذلك بالتحري لكشف الحقيقة الواقعية، عن طريق إستنتاجه من دليل الذي يقدمه الخصم.

إن الحق الذي توزعه قواعد الموضوعية لقيمة له إذ لم يؤيد بالدليل المعتبر في القواعد الشكلية، لذلك قد تكون علاقة العدالة الشكلية بالعدالة الموضوعية كعلاقة الدليل بأصل الحق، فتتوقف تحقيق العدالة الموضوعية على تحقيق العدالة الشكلية، عند النزاع، وتبين من هذا لا قيمة للعدالة الموضوعية، من حيث الواقع العملي، إذا لم تؤيد العدالة الشكلية بقواعدها ووسائلها المعتبرة والمحددة.

المبحث الثاني: وظيفة العدالة الشكلية

العدالة الشكلية لها عدة وظائف، وكل هذه الوظائف متفرعة عن وظيفة أساسية، وهي تقريب الحقيقة القضائية إلى الحقيقة الواقعية أي استكشاف الحقيقة بغرض الوصول إلى الحكم العادل. وتتفرع منها وظائف توزيع الأدوار بين الخصوم والقاضي ووسائل الإثبات، وذلك بهدف الوصول إلى غايتها. وفي هذا المبحث نتطرق إلى وظيفة العدالة الشكلية في كشف الحقيقة. فنجد الغاية الأساسية لقانون الإثبات هي الوصول إلى الحكم العادل، والتطبيق السليم لنصوصه، غير أن الشرط الأساسي لتحقيق تلك الغاية، هو الوقوف على ماهو حقيقي وواقعي، أو في الأقل، افتراض الأمر أو اعتقاد والأقتناع به كذلك، ولبيان هذا الشرط، نتناول في هذا المبحث الحقيقة بأبعادها وأقسامها المختلفة. عليه نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

– المطلب الأول: مفهوم الحقيقة.

– المطلب الثاني: صلة العدالة الشكلية بالحقيقة.

المطلب الأول: مفهوم الحقيقة

لفهم الحقيقة فهما كاملا علينا أن ننظر إليها من زوايا مختلفة، وأن نتوقف على معناها العام ومعناها القانوني أيضا وعليه نتطرق إلى المفهوم العام للحقيقة أولا، ثم إلى مفهومها القانوني، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

– الفرع الأول: المفهوم العام للحقيقة.

– الفرع الثاني: المفهوم القانوني للحقيقة.

الفرع الأول: المفهوم العام للحقيقة

بعيدا عن الخوض في تفصيلات تعريف الحقيقة في اللغة نشير إلى أن كلمة الحقيقة تعني الثبات واليقين (الجرجاني، ١٤١٣هـ، ص ٧٣، ٧٤) وعند الأصوليين: هو اللفظ المستعمل فيما وضع له في التخاطب (الزلمي، ٢٠١٤، ص ١٩٥). وفي الاصطلاح: الحقيقة هي من المفاهيم التي يصعب على الباحث تعريفها (سيلا والعال، ص ٥)، نظراً لما يدور حولها في ميدان العلوم المختلفة من العلوم الاجتماعية وسياسية وغيرها. ويختلف تعريفها وماهيتها باختلاف العلوم ولكل علم حقيقة خاصة به ولكون دراستنا ليست منصبية على مفهوم الحقيقة كلها بجميع تفاصيلها، وإنما تطرق إلى جزء من الحقيقة، وهو المفهوم القانوني للحقيقة، وبقدر ما يساعدنا لفهم وظيفة العدالة الشكلية في التقريب بين الحقيقة القضائية والحقيقة الواقعية، لذا نحاول أن نتعرض إلى تعريف الحقيقة، دون التعمق في معانيها والخوض في إشكالاتها.

مفهوم الحقيقة مطلقاً: يعني اليقين، وهذا الأخير على مراتب، اضعفها علم اليقين، والأقوى منه عين اليقين، والأقوى حق اليقين. فمثلاً يعلم الشخص أن طائرة ما سوف تطير من مطار الموصل إلى مطار بغداد، فهذا علم اليقين، وإذا رآها تطير فهذا عين اليقين، لكنه لو ركب أصبح هذا حق اليقين، والحقيقة المطلقة هي حق اليقين، أما ما دون إطلاقها فتبقى نسبية، لأن المشاهدة قد لا تعطي المصادقية التامة للأمر، كما في حالة السراب، والعلم والمعرفة والسماع، قد لا يعني أن المرء قد أصاب الحقيقة باطلاقها، والحقيقة بهذا المعنى هي الحقيقة الواقعية، أي الحقيقة الواقعة الحاصلة، لا تلك التي تحصل، أو ربما تحصل في المستقبل من جانب التخمين (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٢٧، ٢٨)، وعند سقراط هي ما يمكن إدراكه بالعقل، بل في الحقيقة هناك حقائق تدرك دون العقل كالحقائق التي تدرك بالحواس، وهناك حقائق أخرى يعجز العقل عن إدراكها، إضافة إلى الحقائق التي يدركها العقل (حسين، ٢٠١٠، ص ١٥٤، ١٥٥)، وللحقيقة ثلاثة معان، عند اندريه لالاند، وهي (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٣٦، ٣٧)، (هورامي، ٢٠١٢، ص ٣٩، ٤٠):

المعنى الأول: الحقيقة من حيث كونها شيئاً واقعياً، وتطلق عليها الحقيقة الواقعية، أو الحقيقة الجوهرية، وهذه الحقيقة ذات طابع مطلق وكامل، ومن الممكن أن توجد، ولو لم يكن هناك من يعرفها أو يكشفها.

المعنى الثاني: الحقيقة كما يدركه الإنسان، ويسميتها حقيقة المعرفة، وتعتمد أساساً على الفهم والإدراك، أي على وسائل المعرفة الإنسانية المختلفة، وهذه الوسائل قد تكون نافعة أو يشوبها القصور، ومن ثم فإن هذا الفرع من الحقائق يتسم بالنسبية.

المعنى الثالث: الحقيقة كما يعبر عنها الإنسان، تسمى حقيقة التعبير، وهي تعتمد على مفردات اللغة وتركيبات الجمل والعبارات والقدرة على صب الأفكار في قالب اللفظي الذي يتناسب معها.

نستنتج من هذا ان الحقيقة هي: الحقيقة الواقعية، وحقيقة المعرفة، وأخيراً حقيقة التعبير. وقد تسمح المجال للعدالة الشكلية لكي تشارك الحقائق الثلاث في الوصول الى المصدر المنشئ للحق، وفي الاطلاق عليها بوسيلة المعاينة، وفي القرائن القضائية يميل القاضي ادراك الحقيقة (أي حقيقة المعرفة). ويستفيد من الحقيقة التعبيرية في الشهادة والخبرة ويبني الحقيقة القضائية على تعبير الآخرين حسب الحدود و الاجراءات التي حددها القانون.

الفرع الثاني: المفهوم القانوني للحقيقة

لم تعرف الحقيقة في القانون، لكنها ذكرت من بين نصوصه، غير أن المعنى المراد للحقيقة في النصوص القانونية يقابل المجاز أو الحكمي التقدير (ينظر نص المادة: ١٥٥ و ١٥٦ من القانون المدني العراقي)، سبق الإشارة الى ان العدالة الشكلية هي معيار لكشف مركز الخصم في الإثبات، فالمدعي هو الخصم يدعي شيئاً بخلاف الحقيقة، فالحقيقة تكون الحقيقة القانونية أو الحقيقة المؤيدة، لبيان مفهوم القانونية للحقيقة يستلزم التوقف عند الحقيقة القانونية والحقيقة المؤيدة، كالآتي:

أولاً: الحقيقة القانونية

الحقيقة القانونية هي الاحكام القانونية الفنية التي صنعها المشرع بنفسه، وهي من صنع المشرع وعمله، بمحض تقديره، ووفقاً لما يقدره من الاعتبارات، فيضع من القواعد ما يراه مناسباً لحماية الاوضاع القانونية المختلفة، فتارة يكتفي بالقرائن القانونية وأخرى يرتفع عن نطاق القرائن وقواعد الاثبات واحياناً يرى أن الحماية المناسبة هي حماية من خلال إقرار قاعدة موضوعية. ولكن المشرع عندما يقرر مضمون القواعد القانونية، فإنه لا يقرره إعتباطاً، وانما يستخلصه من الحقائق الموضوعية والحقائق الاعتبارية (ههوامي، ٢٠١٢، ص ٤٧، ٤٨).

والحقائق الموضوعية هي من العوامل التي تسهم في تكوين القواعد القانونية إسهاماً فعالاً وهي حقيقة اتفق او يتفق عليها الجميع، وتشارك فيها الحقائق الطبيعية والحقائق العقلية، فالحقائق الطبيعية أو الواقعية هي تلك الحقائق التي تتكون من الظروف الواقعية المحيطة بالناس في المجتمع وهذه الظروف قد تكون مادية كظروف المناخ، وقد تكون معنوية كالحالة النفسية، وقد تكون مجرد ظروف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. وفي الحقيقة الطبيعية هناك ثلاثة أنواع من الحقائق: الحقيقة التاريخية، والحقيقة العلمية، والحقيقة النفسية. فالحقائق الموضوعية هي حقائق ثابتة وجازمة، والمبني على الثابت ثابت إذن، يعود الفضل لهذه الحقائق في أنها لم تدع أن تصبح القواعد القانونية جامدة وهذه الحقائق تشمل حقائق جمة، تاريخية، مثالية، أو المصالح التي يراها المشرع أنها جديرة بالحماية وما إلى ذلك من الحقائق، وهذه الحقائق على سبيل المثل وليس الحصر. (حسين، ٢٠١٠، ص ١٥٩ - ١٧٣). فالحقيقة القانونية كما يتبين لنا هي القواعد القانونية وتتدخل أيضاً في نطاق الحقيقة القانونية القرائن القانونية.

ثانياً: الحقيقة المؤيدة

الحقيقة المؤيدة تعني الثابت أصلاً و(نصت المادة: ٦ من قانون الإثبات) على أن "الأصل براءة الذمة"، وهي ظاهر الحقيقة التي يؤيدها العقل، ومن يتمسك بحق من الحقوق في حدود الحقيقة المؤيدة لاجبة له لاقامة الدليل، لتطابق مضمونها مع الواقع الظاهر وطبيعة الاشياء، قد تتجلى بسهولة لأنها هي الحقيقة الظاهرة من وجه وثابت في الاصل، فهي مؤيدة في ظل العدالة الشكلية، لأنها قد تثبت بنفسها، وتعطي هذه الحقيقة لصاحبها مركزاً قانونياً محمياً، لأنها سميناها بالحقيقة المؤيدة وتحفظ من يتمتع بها من عبء إثبات الحق، حينما يكون محلاً لنزاع.

والمقصود بالظاهر هنا الوضع الراهن الطبيعي للأشياء، ويظهر للناس بصفة عامة ويمثل العادي والمألوف، ويعتمد عليه الناس في معاملاتهم في أكثر الأحوال والثابت يحسب ما هو مألوف في عادات الناس ومعاملاتهم أيأ كان سبب ثبوته. وهذا الظاهر يحتمل أن يكون مطابقاً للحق، أي يتطابق الأصل العام مع الحقيقة الواقعة. أن فالظاهر علم الإثبات ثلاثة أنواع : الظاهر أصلاً والظاهر عرضاً والظاهر فرضاً، ومن المقرر في الفقه أن هذا الظاهر يحتمل أن يكون مطابقاً للحق. (ههوامي، ٢٠١٢، ص ٥٩، ٦٠).

ومن يتمسك الحقيقة المؤيدة ليس عليه عبء الإثبات فعلى خصمه اثبات ما يدعيه، وبهذا المعنى ورد في قانون الإثبات " البينة على من ادعى..." وكذلك نص على ان: " المدعي هو من يتمسك بخلاف الظاهر..." (ينظر نص المادة: ٧ من قانون الإثبات العراقي) فمعنى هذا أن من يدعي شيئاً بخلاف الحقيقة المؤيدة فعليه الإثبات. والأصل هنا بمعنى الثابت بنفسه غير محتاج إلى دليل، أي الحقيقة المؤيدة هي الحقيقة التي لا تحتاج الى برهان لاثباتها والبراءة هي عدم وجود المسؤولية فعلاً مع الصلاحية لها بوجود القوة المؤهلة لذلك، وهو ما يسمونه الذمة أو العهدة (ههوامي، ٢٠١٢، ص ٦١).

ويعبر عن الحقيقة المؤيدة بقاعدة "الأصل" في العلاقات بين الأشخاص وما يتعلق بالحقوق الشخصية. ويعبر عنها في الملكية وما يتعلق بالحقوق العينية في "الظاهر". والأصل هو براءة الذمة في الالتزام وأما فيما يتعلق بالحقوق العينية، فلا يمكن أن يقال أن الأصل هو براءة الذمة كما تقرر ذلك في الديون بل يرجع فيها إلى قاعدة أخرى ليست هي (الثابت أصلاً أو عرضاً) بل هي (الثابت ظاهراً) وتطبق هذه القاعدة على رأس الحقوق العينية جميعاً وهو حق الملكية (الصوري، ص ٣٨، ٣٩). والحكم السائد في التشريعات الحديثة (ينظر المادة: ١ من قانون الإثبات المصري، والمادة: ١ من قانون الإثبات الإماراتي، والمادة: ١٣١٥ من القانون المدني الفرنسي): هو أن على الدائن أو المدعي إثبات الدين، بناء على قاعدة: (الأصل براءة الذمة).

والجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية قد سبقت غيرها من القوانين والتشريعات الأخرى فقد قررت أن البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر، وهذه القاعدة الشرعية مأخوذ بها في مختلف قوانين الإثبات العربية والأجنبية ومن بين القوانين العربية قانون الإثبات العراقي (بن حيدر، ٢٠١٢، ص ٨٣). فالأصل في الإنسان براءة الذمة وعدم المديونية من كل التزام فإذا ادعى أحد دينا على آخر وجب عليه إثباته لأنه ادعى شيئاً يخالف الحقيقة المؤيدة والظاهر أصلاً وهو مشغولية ذمة خصمه - الذي هو أصلاً بريء الذمة (السنهوري، ص ٧١). والحقيقة المؤيدة في نطاق الحقوق العينية هي الظاهر وهو الوضع الراهن الطبيعي للأشياء، فالحق العيني يخول صاحبه سلطة مباشرة على شيء معين وهذه السلطة تخلق وضعاً ظاهراً لصالح من يباشرها (بن حيدر، ٢٠١٢، ص ٩٢). أن وضع الظاهر هو المحسوس ويتوصل إليه بالعقل دون حاجة لأفتراضات قانونية، إذ الحيازة دليل حق الملكية في الظاهر. فمن كان الظاهر يؤيده لا يلزم بالإثبات. لهذا كان واضع اليد هو المدعى عليه والخارج هو المدعي ويجب عليه إثبات ملكيته والأصل في الملك أنه قام محرراً من الأثقال، أي من حق الغير كحق الارتفاق مثلاً أو حق الانتفاع أن الأصل، هو تحرير العقار من حق الغير الذي يعطل الاستفادة منه كاملة وصفوة القول: أن عبء الإثبات يقع دائماً على من يدعي شيئاً مخالفاً لما هو ثابت أصلاً أو عرضاً أو ظاهراً (هوامي، ٢٠٠٩، ص ٢٤، ٢٥).

مما تقدم يتبين لنا، أن التشريعات الحديثة، كلها تعترف بالحقيقة المؤيدة وبعبارة كأنها هي الأصل في الأمور وكل إدعاء بخلافها عارض. وأن الأصل في الأمور العارضة العدم، وعلى من يتمسك بها أن يثبتها بالبيانات التي يحددها القانون. فتترك الحقيقة المؤيدة، حين لا تتطابق مع الحقيقة الواقعية، وهي لم يكن تعبيراً صادقاً عن الحقيقة الواقعية فلا يجوز الأخذ به لأنه ليس هو المقصود لذاتها وإنما بوصفها دليلاً على الباطن، فإذا لم يكن كذلك وجدت دلائل مادية أقوى منها، بذلك فقد أنتهت وظيفته، وعندئذ يجب علينا تركها.

المطلب الثاني: صلة الحقيقة بالعدالة الشكلية

للحقيقة في ظل العدالة الشكلية مركزان، مركز في حالة المهاجمة لرد الحقيقة القانونية ولرد الحقيقة المؤيدة، ومركز آخر في حالة الدفع، ونحن نحاول في هذا المطلب أن نناقش هذين المركزين، ونبين أبعادهما ومعالمهما. فاستجابة لذلك نقسم هذا المطلب على فرعين كالآتي:

– الفرع الأول: دحض الحقيقة القانونية والحقيقة المؤيدة.

– الفرع الثاني: الإستقامة على الحقيقة المعقولة.

الفرع الأول: دحض الحقيقة القانونية والحقيقة المؤيدة

حين يقدم المدعي البيئة على ما يدعيه بالطريقة التي يحددها القانون تترك الحقيقة المؤيدة والحقيقة القانونية محلها الثابتين للحقيقة الجديدة التي هي ممثلة صادقة للحقيقة الواقعية في مسرح احقاق الحق، لآظهارها أمام القضاء أقوى من ثبوت هاتين الحقيقتين، وتبقى على ثباتها حتى تعرض حجة أقوى منها. ولمعرفة كيفية رد هاتين الحقيقتين علينا أن نعرض كيف يرد الحقيقة القانونية أولاً، ثم كيف يرد الحقيقة المؤيدة ثانياً.

أولاً/ دحض الحقيقة القانونية

الحقيقة القانونية هي ما يثبتها المشرع كالحقيقة، بالقرينة القانونية البسيطة (وهي الحقيقة القانونية الظنية الثبوت) أو بالقرينة القانونية القاطعة (وهي الحقيقة القانونية القطعية الثبوت). فالقرينة القانونية يتولى المشرع بنفسه إقرارها ويبنى عليها إستنباط المشرع أمراً مجهولاً من أمر معلوم، والذي يغلب وقوعه عملاً في طائفة معينة من الحالات التي يبنى عليها قاعدة ينص عليها في صيغة مجردة (النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٣)، وهذه القرائن القانونية، عرفنا بالحقيقة القانونية. وللقرينة ركنان، ركن معلوم وآخر مجهول، وإذا عرف الركن المعلوم أمكن الوصول إلى الركن المجهول، فإذا وجد مال منقول بيد المدعي، وهو الركن المعلوم، يعد ذلك دليلاً

على ملكيته لذلك المنقول، وهو الركن المجهول، فإذا ثبتت الحيازة كانت قرينة على الملكية والحيازة في المنقول سند الملكية (الصوري، ص ٨٩١).

إن الدور الذي تؤديه الحقيقة القانونية في الإثبات، أنها تغني من تقررت لمصلحته عن أية طريقة من طرق الإثبات، ولا ثبات هذه الحقيقة بالقانون. نص قانون الإثبات في الفقرة (٢) في المادة (٩٨) من قانون الإثبات على أن "القرينة القانونية تغني من تقررت لمصلحته عن أي دليل آخر من أدلة الإثبات". في الحقيقة القرينة القانونية لا تغني من الإثبات بل يجب على من يتمسك بها أن يثبت تحقق الواقعة التي تقوم عليها القرينة، فالقرينة القانونية تنقل محل الإثبات من الواقعة المراد إثباتها إلى واقعة أخرى متصلة بها يحددها المشرع. وبذلك يتعين ثبوتها أولاً، وللخصم الذي يحتج عليه بالقرينة أن يناعز في توفر الشروط التي يتطلبها القانون لقيامها (النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٣، ١٢٤).

يتبين مما سبق أن القرائن القانونية، هي دليل استنتاجي غير مباشر، لا يرد الإثبات بها على الواقعة نفسها المراد اثباتها مباشرة وإنما ينصب على واقعة أخرى معلومة ومتصلة بها اتصالاً وثيقاً وبسيطاً أثباتها. فيترتب على اثبات هذه الواقعة المعلومة ثبوت الواقعة المجهولة المدعى بها أمام القضاء. وهذا ما يطلق عليه بتحول الإثبات من محل إلى آخر (الصوري، ص ٨٩٠).

وعلى القاضي أن يتمكن من ذلك احتراماً لحق الدفاع، وعليه إذا ثبت قيام الواقعة التي هي أساس القرينة تعين على القاضي أن يأخذ بحكم القرينة فيجعلها أساساً لحكمه حتى إن بدا له عدم مطابقتها للواقع في الدعوى المنظورة، وإلا كان حكمه عرضة للنقض (النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٤).

إن الحقيقة القانونية، تثبت بالقرينة القانونية وهي من النصوص الاستثنائية التي ينبغي عدم التوسع في تفسيرها أو القياس عليها، وإذا كان القياس بحجة التطبيق، فلا تقاس عليها قرينة قانونية أخرى وإن كانت مماثلة لها وكانت الدوافع لها في الحالة الأخيرة أشد وأقوى (الصوري، ص ٨٩٢). وفي القرينة يقرر المشرع القوة الإثباتية لوقائع معينة بصورة مستقلة عن كل فحص للعناصر التي تتم عن تلك القرينة، وإن هذا الطابع المجرد للقرائن القانونية من شأنه أن يقلل كثيراً من قيمتها كوسيلة للوصول إلى الحقيقة. غير أن المشرع لا يغفل عادة الاحتمال في عدم مطابقة القرينة لكل حالة على حدة لذا فهو يسمح للخصم الذي يهجم عليه بالقرينة أن يثبت عكسها. فالقاضي لا يقضي بمقتضى القرينة القانونية إلا إذا عجز من يضاربها عن إثبات عكسها، وعندئذ يكون القاضي مقيداً بالقرينة القانونية ولا يملك تقدير مطابقتها أو عدم مطابقتها للواقع (النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٤).

ووفقاً لقانون الإثبات العراقي النص على أن الأصل في القرينة هو جواز اثبات العكس والاستثناء هو عدم جواز ذلك. ومؤدى هذا أن المشرع جعل بساطة القرينة قاعدة عامة وانزل القرائن القاطعة من هذه القاعدة منزلة الاستثناء. على أن القواعد العامة في الإثبات تنهض لتوجيه هذا الأصل، ذلك أن الدليل الكتابي يجوز نقضه إما بطريق الطعن بالتزوير وإما باقامة الدليل العكسي، والقرينة القانونية ليست إلا حجة يقيمها المشرع، فإذا لم يقدّم الدليل بوجه عام على صحة هذه الحجة، فهي، لاتعدو أن تكون احتمالاً يصح فيه الخطأ في بعض الأحوال. ولذلك يكون الأصل هو جواز اقامة الدليل العكسي لنفي القرينة فيما عدا الأحوال التي ينص فيها القانون صراحة على عدم جواز ذلك والأحوال التي تؤسس فيها القرينة على النظام العام (الصوري، ص ٨٨٩).

وبناء على ذلك، فالحقيقة القانونية النسبية هي القرينة القانونية البسيطة، ويمكن دحضها بالكتابة أو بمبدأ الثبوت بالكتابة المعززة بالشهادة أو القرائن القضائية ووفقاً للقواعد العامة في الإثبات (النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٥). ولكن الحقيقة القانونية القاطعة هي القرينة القاطعة، ولا يعني كون القرينة قاطعة أنها لا تقبل إثبات العكس؟ وكيف يرد هذه الحقيقة؟ لأننا إذا قلنا أن القرينة القانونية القاطعة لا تقبل إثبات العكس فليس ذلك أنها لا تدحض أبداً، لأن عدم الدحض لا يكون إلا للقواعد الموضوعية، والصحيح أن الحقيقة القانونية القاطعة يجوز دحضها بالإقرار أو اليمين، وذلك في الأمور التي لا تتعلق بالنظام العام، وهذا ما نص عليه صراحة قانون الإثبات العراقي الذي جاءت فيه المادة (١٠١) من قانون الإثبات العراقي نصت على أنه "يجوز قبول الإقرار واليمين في نقض القرينة القانونية القاطعة التي لا تقبل إثبات العكس في الأمور التي لا تتعلق بالنظام العام". ويستنتج منها، أن القرائن القانونية القاطعة قد لا تتعلق بالنظام العام أي الموضوع لحماية مصلحة خاصة وهذا يقبل إثبات العكس بالإقرار واليمين فقط. وأن القرائن القانونية القاطعة المتعلقة بالنظام العام، لا يجوز إثبات عكسها (النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٥). وكذلك ما نصت عليه القوانين الحديثة من أن القرينة القانونية تغني من قررت لمصلحته ولكنه يجوز نقض هذه القرينة بحسب نوع القرينة المنصوص عليها في القانون (بكر، ٢٠١٩، ص ٤٥٢، ٤٥٣). والسؤال الذي يثار هنا هو هل يمكن دحض الحقيقة القانونية الظنية الثبوت بالشهادة أو بالقرينة القضائية؟ ولما كانت الحقيقة القانونية الظنية الثبوت هي ما افترضها المشرع للحقيقة بقرينة بسيطة، ويكون اثبات عكس ما تدل عليه القرينة وفقاً للقواعد العامة في الإثبات. (العبودي، ص ٢٣٩) و (الصوري، ص ٩١٣). بذلك يمكن دحض الحقيقة القانونية الظنية الثبوت، خلافاً

عن الحقيقة القانونية القطعية الثبوت، بالكتابة أو بمبدأ ثبوت بالكتابة معزز بالبينة أو القرائن القضائية، وإذا استحال الحصول على الكتابة أو استحال تقديمها بعد الحصول عليها جاز الإثبات بالبينة أو بالقرائن القضائية. وفي إثبات واقعة مادية وتصرف قانوني لا تزيد قيمته على القيمة التي حدده المشرع لإثبات بالشهادة، فإنه يمكن إثبات عكسها بالبينة أو بالقرائن القضائية. بل إذا تزيد على هذه القيمة لا يحض الحقيقة القانونية الظنية الثبوت إلا بالكتابة وما في حكمها، وعلى الرغم الإختلاف حولها، لم ينص القانون على شيء يخالف هذه القواعد القائمة في هذه المسألة. (السنهوري، ص ٦٢٦ - ٦٢٨).

ثانيا/ دحض الحقيقة المؤيدة

سبقت الإشارة الى أن قواعد العدالة الشكلية تعبر عن الحقيقة المؤيدة بـ (الأصل براءة الذمة) في الالتزام و بـ (ظاهر الحال) وفي الملكية في فمن يتمسك بخلاف هذه الحقائق عليه إثبات ادعائه، ولكن كيف يثبت المدعي حقه وهو عندئذ يدعي خلاف الحقيقة المؤيدة؟ إن الحق ليس له كيان لكي يثبت عند القضاء بنفسه ان ذلك الأثبات لايرد على الحق المدعى به وانما يرد على الواقعة القانونية التي تنشأ هذا الحق، ذلك ان الحق ماهو الا الأثر الذي يترتب على الواقعة القانونية، لذلك يعتمد الإثبات على مصدر المنشئ للحق. فإذا امكن للمدعي ان يقيم الدليل على هذه الواقعة فإنه يكون بذلك قد اثبت الحق المدعى به. والواقعة القانونية بوصفها محلا للإثبات هي كل سبب منشئ للحق المدعى بوجوده او زواله او وصفه (السنهوري، ص ٤٦)، وهي تكون إما واقعة مادية أو تصرفاً قانونياً (البزاز، ١٩٥٨، ص ٣٣٧، ٣٣٨). ولمعرفة كيفية دحض الحقيقة المؤيدة عليه نعرف يثبت الحق في الواقعة القانونية او التصرف القانونية، لذا نتعرض للموضوع على النحو الآتي:

الاول: دحض الحقيقة المؤيدة في الواقعة القانونية

إن الواقعة القانونية، اي الواقعة المادية وتعني كل عمل مادي، طبيعي أو اختياري، يرتب القانون عليه أثراً قانونياً وتندرج تحت الواقعة المادية الواقعة الطبيعية كالزوال الذي تنشأ عنه حالة القوة القاهرة، والوفاة التي يترتب عليها الحق في الميراث، والأفعال المادية التي تحدث بفعل الإنسان إما دون قصد، فترتب آثاراً قانونية كما في حالة الشخص الذي يصطدم الغير بسيارته ويحدث له ضرراً، او بقصد ترتيب اثار قانونية، كما لو قام شخص بوضع يده على شيء مملوك لغيره بقصد تملكه وتتصف الواقعة المادية سواء كانت طبيعية ام من فعل الإنسان بأن القانون هو الذي يقوم بتحديد آثارها (العبودي، ص ٤٤)، فيندرج كل من العمل غير المشروع، الكسب دون سبب، والقانون تحت عنوان المصادر غير الارادية فتكون المصادر غير الارادية الواقعة القانونية، وعلى هذا فالواقعة قد تكون بفعل الطبيعة أي لا أثر لإرادة الانسان فيها، وقد تكون اختيارية له الإرادة في وقوعها (البزاز، ١٩٥٨، ص ٣٣٨). السؤال الذي يثار هنا هو كيف ترد الحقيقة المؤيدة في الواقعة القانونية؟

نقول في الجواب: لما كانت الواقعة القانونية لا يمكن تصور انشاء دليل فيها لاثباتها، لان في حدوثها لا تتجه إرادة الأطراف الى الحصول على هذه الآثار القانونية، فإن الأمور تعني انها لا يميل الفرصة لأطرافها باعداد دليل بشأنها (العبودي، ص ٤٥). لذا يجوز إثبات الواقعة المادية بطرق الأثبات كافة ايا كان مبلغها (بكر، ٢٠١٩، ص ٤٧). ويجوز الإثبات بالشهادة في إثبات الإخلال بالالتزام عقدي لإمكان المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن هذا الإخلال، وكذلك فإن ما يشوب الإرادة من عيوب تعد من قبيل الوقائع التي يمكن إثباتها بشهادة الشهود. على أن الغش نحو القانون (التحليل) كما في الصورية يمكن إثباته بشهادة الشهود بالنسبة للغير (الندوي، ٢٠١٨، ص ١٠٨). وفي عيوب الإرادة كالاكراه أو التغيرير الذي يعيب العقد، ليس من المعقول ان يطالب من له الحق في ابطال العقد بالاكراه، بتقديم دليل كتابي. (بكر، ٢٠١٩، ص ٤٧).

وأن القانون في بعض الأحيان يستلزم الكتابة لاثبات واقعة مادية وذلك لأسباب خاصة، خشية نسيانها مثلاً، وهذا ما يحدث بالنسبة لاثبات الميلاد والوفاة (العبودي، ص ٤٥)، وقد نصت المادة (٣٥) من القانون المدني، على ان: "الولادة والوفاة تثبت بالسجلات الرسمية المعدة لذلك، فإذا لم يوجد هذا الدليل أو يتبين عدم صحة ما ادرج بالسجلات جاز الأثبات بأية طريقة أخرى". فتبين من ذلك ان الحقيقة المؤيدة ترد في الواقعة المادية بطرق الإثبات كافة.

الثاني: دحض الحقيقة المؤيدة في التصرف القانوني

التصرف القانوني هو: اتجاه الإرادة إلى إحداث أثر قانوني معين، والتصرف القانوني اما ان يكون من جانبين، أي بطرفين كما نص عليه (المادة: ٧٣ من القانون المدني العراقي)، كعقود بصفة عامة او من جانب واحد كما في الوصية اذ تتم بإرادة الموصي وحده وكذلك في الاقرار (العبودي، ص ٤٤، ٤٥). وقد تتم التصرفات القانونية بإرادتين، او بإرادة منفردة أي بطرف واحد، لان التصرفات القانونية قوامها الإرادة، وقد تتم بمجرد ابراز الارادة بالتعبير عنها في اغلبية التصرفات القانونية فلا حاجة لاي شكلية،

كالكتابة أو أي عمل معين لإنشاء الأثر القانوني الذي توجه إليه الإرادة، فمثلاً العقد: الرضائي في العقود هي القاعدة العامة في القانون العراقي، والعقد الرضائي هو الذي يكفي لانعقاده بمجرد التراضي، أو بعبارة أخرى بمجرد توافق الإرادتين (الحكيم، وآخرون، ص ٢٣)، (البزاز، ١٩٥٨، ص ٣٣٩).

والشكلية غير مفترضة قانوناً لإنشاء ذلك الأثر القانوني، ولكن من الناحية العملية تفرض الشكلية نفسها، فمثلاً في هذا العقد الرضائي (كالإصل) تشترط الكتابة لإثبات الأثر القانوني الذي تتوجه إليه إرادة أطراف العقد عند النزاع عليه أمام القضاء، فبذلك نعرف أن نقل وتقلص قيمة الرضائية في التصرفات القانونية من منظور العدالة الشكلية، إذ ينزع الحق من قيمته المالية مالم يؤيد ذلك الحق بدليل مقبول قانوناً.

أما السؤال المطروح هنا هو كيف ترد الحقيقة المؤيدة أمام القضاء في التصرفات القانونية؟ فالأصل في التصرفات القانونية أنه لا يجوز اثباتها إلا بالكتابة إذا تجاوزت قمة النصاب الذي حدده القانون (المادة (٧٧) من قانون الإثبات العراقي)، على أساس أنها تسمح طبيعتها بأعداد الدليل الكتابي قديماً، أي الاتفاق بين العاقدین يثبت مباشرة المحرر الذي أعد لإثباته، ووقع عليه كل منهما (زكي، ٢٠٠١، ص ١٠٤). فهذا توثق معاملاتهم بالكتابة، من حيث إن الناس يوثقون معاملاتهم بوسائل قد تفيد منها إثبات حقهم، وأحياناً يلجؤون إلى وسائل تستفيدون منها إستيفاء الحق، كالرهن، والكفالة (السبكي، ص ٦٩). والتوثيق بالكتابة أمر مالوف من قديم الزمان، كما قال تعالى { يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه..... (البقرة الآية: ٢٨٢) }. إن وسائل التوثيق في القرآن الكريم، وفي السنة، وما دارت على ألسنة الفقهاء هي: الكتابة، والإشهاد، والإقرار، واليمين، والشاهد واليمين، والقرائن والرهن، والضمان، والكفالة (للمزيد ينظر السبكي، ٢٠١٩، ص ٦٧-٦٩). أن الفرق الأساسي من حيث التكوين بين الواقعة القانونية والتصرف القانوني يؤدي إلى الاختلاف الجوهرى بين الطرق المعتبرة قانوناً لإثبات أثره القانوني (العامري، ص ١٩).

وأذا برز إعتبار آخر وهو أهم وأولى من توثيق الحق بالنسبة الأطراف التصرف، كإعتبار القرابة والصداقة أو إذا وجد ظرف طارئ في وقف التعامل. فالعدالة الشكلية هي ترجح هذا الاعتبار الأخير ويعفى المدعى عن الإثبات بالكتابة، فله إثبات حقه بكافة طرق الإثبات. ذلك في التصرفات المدنية.

ولتغليب إعتبارات الثقة والسرعة عند التجار في التصرفات التجارية على اعتبار توثيق الحق بالكتابة أجازت قواعد العدالة الشكلية الإثبات بكافة الطرق (وهذا نهج متبع في قوانين الإثبات الحديثة عدا قانون الإثبات العراقي)، لأن النشاط التجاري يقوم على السرعة والثقة (نص المادة (٣) من قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤)، فكل تعقيد يهز المبدأين الأساسيين والكتابة إذا فرض القانون على المعاملات التجارية- كما فعل المشرع العراقي- لإثبات الحقوق التي تنشأ فيها تلك تكون تعقيداً مهدداً في بعض التصرفات التجارية، لذا يمهّل القانون المدعي في المعاملات التجارية، وذلك في المعاملات المدنية، وفي حالات إستثنائية له أن يستعين بطرق الإثبات القانونية كافة لرد الحقيقة المؤيدة، إذا لم يوجد الاتفاق أو العرف أو النص القانون الذي يقضي بغير ذلك. ولما كان عبء الإثبات لا يتعلق بالنظام العام، ثم جاز الاتفاق على خلافه، يستطيع الأفراد أن يتفقوا فيما بينهم على نقل عبء الإثبات من المكلف به قانوناً إلى غيره، ويعد ذلك الاتفاق صحيحاً سواء تم قبل حدوث الواقعة المتنازع عليها أو بعد حدوثها (بن حيدر، ص ٩٧، ٩٨).

ويتبين من الواقعة القانونية أنه يجوز للمدعي إثبات حقه بكافة طرق الإثبات القانونية، أي أن الحقيقة المؤيدة ترد بكافة وسائل الإثبات، أما في التصرف القانوني فالحقيقة المؤيدة لا ترد بشهادة وبقرائن قضائية، عدا حالات المشار إليه سبق، إذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار (وفق لتعديل الأول في سنة ٢٠٠٠). وكان في الحقيقة هذه القيمة لا تتناسب مع الظروف الاقتصادية في الحال، وحاجة على تعديلها، وأفضل ما يمكن أن يفعله المشرع، وهو، تكليف لجنة مكونة من وزير المالية ووزير العدل بمهمة تحديد هذا المبلغ إستجابة للظروف الاقتصادية الراهنة.

وإذا زادت قيمة التصرف على هذا المبلغ فإن الحقيقة المؤيدة في قانون الإثبات العراقي لا ترد في التصرف القانوني بشهادة أو بقرينة قضائية سواء أ كان هذا التصرف مدنياً أو كان تجارياً، ونظراً لخصوصية هذا الأخير نوصي المشرع العراقي بتعديل في المادة (٧٧) من قانون الإثبات العراقي:

اولاً- يدخل التصرفات القانونية التجارية في نطاق الإثبات بالقرينة القضائية والشهادة، بناء على طبيعته الخاص في الثقة والسرعة. ثانياً- عدم تحديد المبلغ في القانون، وبدلاً من ذلك تتولى صلاحية هذا الموضوع لجنة خاصة مؤلفة من وزير العدل ووزير المالية، حتى لا يحتاج القانون إلى تعديل في حال تغيير القوة الشرائية للنقد.

والجدير بالذكر ان الحقيقة القانونية الظنية الثبوت والحقيقة المؤيدة لا تردان بشهادة أو بقرينة قضائية إذا زادت قيمة التصرف على هذا المبلغ الذي حدده قانون الإثبات العراقي سواء أ كان هذا التصرف مدنيا او كان تجاريا.

الفرع الثاني: الإستقامة على الحقيقة المعقولة

إن عملية إثبات الحقيقة تقوم في أساسها على إثبات الوقائع التي يجب ان يطبق عليها القانون، مما يستلزم تقديم الأدلة لإثبات تلك الوقائع وكشف حقيقتها، فالمدعي بعرض الحقيقة الجديدة في مسرح القضاء ويثبت حقيقة ادعائه بالبرهان خلاف ما تنبته الحقيقة المؤيدة في البداية، فدحض الحقيقة المؤيدة، تولد هنا حقيقة جديدة هي في الظاهر والعرض، نسبة لظهورها عارضا، وبناء على الدليل الجديد، فهذه الحقيقة المعروضة ترد بعرض جديد، ويستمر الخصوم على ذلك حتى يتوقف أحد منهم على عرض الدليل فتولد هنا الحقيقة القضائية، بإستفاء شروط القانونية فتكون هذه الأخيرة عنوانا للحقيقة أي تكون لها حجية الأمر المقضي فيه.

فإذا ما تعرض الحق للإنكار أمام القضاء من قبل الغير فإن صاحبه مضطر إلى إثبات حقيقة ما يدعيه بالطرق التي رسمها القانون، وبدون هذا الإثبات لا يستطيع ان يحصل على هذه الحماية عن طريق الأحكام التي يصدرها القضاء في ضوء الأدلة المقدمة التي ادت إلى تكوين قناعاتهم بصدد وقائع محل النزاع، فإذا تحققت تلك الغاية من خلال هذه الأدلة تكون أمام حقيقة قضائية (ههوامي، ٢٠١٢، ص ٧٣)، فلا ينشأ الحقيقة القضائية إلا بعد سماع القاضي لدعوى المدعي ودليله، ودفعات المدعي عليه. فالدفع هو الوجه الآخر السلبي لكفالة حق التقاضي فمن مقتضيات هذا الحق أن يضمن حرية الادعاء وحرية الدفع في وقت واحد ويحقق العدل ضمن معادلة عادلة بين طرفي الدعوى. والدفع لا يضيف عنصراً جديداً إلى الدعوى وإنما هو يهدف إلى تفادي الحكم على المدعي عليه بكل ما يدعيه المدعي أو بجزء منه (النداوي، ٢٠١١، ص ٢٢١). فهنا لا تنطرق إلى الدفعات الشكلية ونركز على الدفعات التي يبرزها الخصم لرد الدعوى موضوعا، أي لرد الحقيقة المعروضة في الدعوى. ومن هذا الصدد عرفته (نص المادة (٩) من قانون المرافعات المدني): بأنه " الإتيان بدعوى من جانب المدعي عليه تدفع دعوى المدعي وتستلزم ردها كلا أو بعضاً". ولما أعطي الحق للمدعي في تقديم أدلته، ففي المقابل أعطي للمدعي عليه الحق في رد ونفي ادعاءات المدعي وتفنيدها وإقامة الدليل على خلاف ما يدعيه وهذا المبدأ يعرف بالمجابهة بالدليل (بكر، ص ١٥٩).

وفي الحقيقة فهذا الترتيب بين الدعوى والدفع أي بين الحقائق مجرد افتراض نظري محض، وذلك على أساس أن واقع الخصومة لدى المحاكم، هو في الحقيقة صراع مبرر من أجل إثبات الحقوق، فالمدعي عندما يرفع دعواه يكون مقتنعا في كل الحالات ان الحق يكون في جانبه، ومن ثم تعد الوسائل الملائمة والأسانيد القانونية للتدليل على أحقيته بالحماية، وأن المدعي عليه لا يقف إطلاقا موقفا سلبيا منتظرا عجز المدعي عن إثبات ما يدعيه، فمجرد انعقاد الخصومة يشرع في إعداد وسائل دفاعه مستعينا بخبرة محاميه في ذلك، ويجد القاضي نفسه في أحيان كثيرة في موقف الموازنة من البداية بين الأدلة التي يقدمها المدعي والمدعي عليه (بن حيدر، ص ٩٦، ٩٧).

وعلى ان ننظر في قوة الدليل الذي تثبت به الحقيقة أمام القضاء، لكي نعرف كيف ردت هذه الحقيقة والمبدأ الاساسي هنا هو ان الدليل لا يرد الا بدليل في قوته او اعلى منه في القوة الثبوتية. وبناء على ذلك لا يجوز الإثبات بالبيئة عن طريق الشهادة والقرائن القضائية فيما يخالف الدليل الكتابي أو يتجاوزه ولا يصلح للشهادة والقرائن القضائية في إثبات ما يخالف الكتابة أو ما يتجاوزها، لما للدليل الكتابي من قيمة في إثبات تعلق البيئة. وقضت محكمة التمييز الاتحادية بأن " اذا حضر احد الخصمين شهودا لاثبات دعواه جاز لخصمه ان يحضر شهودا لرد هذه الدعوى وتقوم المحكمة بترجيح احدى البينتين وتمنح من تعتبره عاجزا عن اثبات دعواه". (القرار الرقم: ٢٦٣١ / ٢٠٠٨). ويقتصر تطبيق قاعدة عدم جواز إثبات ما يخالف أو يجاوز الكتابة إلا بالكتابة على التصرفات المدنية، ولا يسري على التصرفات التجارية، إذ يجوز إثبات ما يخالف الكتابة فيها بجميع الطرق، ولتطبيق هذه القاعدة تلزم توفر هذه الشروط الخامسة (للمزيد ينظر، عبد الرحمن، ص ١٠٨ - ١١٤): أولا: أن يوجد محرر مكتوب موقعا ممن نسب إليه. وثانيا: أن يكون المراد إثباته مخالفا أو مجاوزا لمضمون المحرر. وثالثا: أن يكون مدعي المجاوزة أو المخالفة طرفا في المحرر. ورابعا: عدم وجود غش أو تحايل على القانون. وخامسا: أن يتم الحصول على المحرر العرفي بطريق مشروع.

لذلك مهما كانت الرغبة في الحصول على الحقيقة الواقعية، فإن مقتضيات العمل القضائي، وطبيعة الوقائع القانونية وقبل ذلك تحول طبيعة البشر دون معاملة الحقيقة على وجه ثابت وبمقياس صارم، بل بحقيقة أقل صرامة وأدنى درجة لا تنشئ الا فرضاً مرجحاً، وهذا يعني في الغالب الاكتفاء بظاهر الحق القضائي، ويؤدي بنا إلى القول أن الحقيقة القضائية ليست الا مظهراً للحقيقة أو ظاهر الحقيقة، ومادام الأمر كذلك فإنه يجب أن يكون هذا الظاهر عنصراً غالباً وبمستوى الحقيقة نفسها، فهو شيء على جانب كبير من الأهمية والخطورة، ومع ذلك يكتفي الإنسان في أغلب الأحوال بهذه النتيجة حين يجد نفسه ازاء وصف يتصف بالتعقيد والارتباك،

ولهذا فقد لا تتفق الحقيقة القضائية مع الحقيقة الواقعية، ومع ذلك يجب احترامها ولا يجوز الانحراف عنها إذا ما تقرر لها حجية معينة، ومادام الوصول إليها يتم على وفق القواعد والضوابط التي حددها القانون (همورامي، ٢٠١٢، ص ٧٥).

فإن الحقيقة القضائية هي مجرد احتمال راجح وليست حقيقة قاطعة (بكر، ص ٥٠)، وهي ما يثبتها القاضي في حكمه نتيجة لتحريه حقيقة الواقع، أو لفظ يوصف به قرار المحكمة الحاسم للنزاع كلياً أو جزئياً، باتباع ما يقرره القانون من إجراءات خلال نظر الدعوى، وبما يثار امامها من ادعاءات ودفعات وأدلة بما يجعل الدعوى مهيأة للفصل فيها، وتحمل قناعة القاضي الفصل في الخصومة، فتصدر حكمها القطعي فيها فيكتسب تلك الصفة (همورامي، ٢٠١٢، ص ٧٣، ٧٤). وإن الحكم القضائي يكون مجرد حقيقة نسبية اثبتتها القضاء وجعلها حقيقة ثابتة من خلال اعتماده على ادلة راجحة الصحة، وهذا ما تقررره النظرية المعروفة في علم الاثبات المدني بنظرية الرجحان (من الجدير بالملاحظة هنا ان الأحكام سواء في القضاء المدني أو في القضاء الجنائي، جميعها تبقى على الاحتمال الراجح. للمزيد ينظر، الاحمد، ٢٠١٧، ص ٢٦-٢٩).

ويتبين من ذلك ان قواعد العدالة الشكلية قد تتمسك بالحقيقة القضائية دون الحقيقة الواقعية، أي أن القاضي لا يلزمه أن يتطبق حكمه على الواقع المجهول امامه، أي الحقيقة الواقعية. فتعتمد قواعد العدالة الشكلية في تمسكها بالحقيقة القضائية دون الحقيقة الواقعية على اعتبارين، اعتبار نسبية قدرة الإنسان في فهم الواقع وضرورة حسم النزاع، ويستكفي بحث عن الحقيقة الواقعية في زمن معقول، فهذه القواعد لا تتطلب من القاضي ان يستقر حكمه على الحقيقة المجردة، أي الحقيقة المطلقة. ولا يطلب القاضي المستحيل (القانون لا يطلب المستحيل)، حتى بوصف القرار القضائي بالحكم العادل، بل عليه أن يبذل أقصى جهده للتطابق بين الحقيقتين. وفي الوقت نفسه تعتمد قواعد العدالة الشكلية على اعتبار رغبة الإنسان وحرصه على حماية حقوقه، قد توفر للخصوم الفرصة لهذه الحماية في مبدأ المواجهة بالدليل في ظل قواعد العدالة الشكلية، ولتكمال هذه الحماية يفرض على القاضي أن لا يحكم بناء على علمه الشخصي بالحقيقة الواقعية.

ومع أن إدراك القاضي للحقيقة الواقعية، هو إدراك نسبي، لأن القاضي هو انسان بنفسه، لعدم اكتمال الوسائل الإنسانية في المعرفة الحقيقية، وأن وسائل التعبير عن الحقيقة الواقعية ونقلها إلى مسرح القضاء تنصف بالنسبية، فقد لا يستطيع القاضي ان يصل إلى كل الحقيقة الواقعية، لذا تتطلب منه قواعد العدالة الشكلية ان يستقر على الحقيقة المعقولة والمعروضة امامه، فهذه هي الحقيقة القضائية.

الخاتمة: توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج: يمكننا تلخيص النتائج التي توصلنا إليها بما يأتي:

1. ليس المقصود من العدالة الشكلية التطبيق الحرفي للقانون، وإنما المقصود منها القواعد التي تكفل إظهار مصدر منشيء للحق أمام القضاء، أي قواعد قانون الإثبات المدني كوسيلة لعرض الحقيقة. إذ تعطي قواعد العدالة الشكلية لكل واحد من هذه الوسائل دوراً في إظهار الحقيقة حسب طبيعتها أو قدرتها لنقل الحقيقة.
2. العدالة الشكلية هي القوة الكامنة الملزمة التي تتجسد في مجموعة من المبادئ والقواعد والوسائل التي تساعد القاضي في تقريب الحقيقة القضائية إلى الحقيقة الواقعية.
3. تتمتع العدالة الشكلية كمبدأ بعدة خصائص، كالعومية وهي تعني هنا أن هذه المبادئ تعم جميع البشر دون استثناء، شأنها في هذه الخصيصة شأن العدالة الموضوعية. وأما خصائص العدالة الشكلية كوسيلة لاستكشاف الحقيقة، فعبارة عن بذل جهد عقلي للوصول إلى الحقيقة، لذا تعد وسيلة لاستكشاف الحقيقة، لأن الحق متنازع عليه وحقيقة إنشائها مجهولة في مسرح القضاء. إذ تعتمد العدالة الشكلية على المجهود الإنساني العقلي للكشف ومن خلالها يتم التوصل إلى الحكم العادل.
4. تتحد العدالة الشكلية مع العدالة الموضوعية من حيث الغاية، لانهما يهدفان إلى تحقيق السعادة لكل أفراد المجتمع، لكنها تفرق عن العدالة الموضوعية من حيث الوظيفة. إن وظيفة العدالة الموضوعية هي توزيع الثروات والحقوق والواجبات في المجتمع على أساس المساواة، أما الوظيفة الأساسية للعدالة الشكلية فهي تقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية وذلك بوسائلها الخاصة.
5. تتجسد العدالة الشكلية في مجموعة من القواعد والوسائل القانونية لضمان إرجاع الحق لصاحبه، وذلك عن طريق التحري والكشف عن الحقيقة الواقعية (أي المصدر المنشأ للحق)، من خلال إستنتاجه من الدليل الذي يقدمه الخصم. فالحق الذي توزعه العدالة الموضوعية يبقى بلا جدوى إذ لم يؤيد بالدليل المعبر في قواعد العدالة الشكلية. لذلك تكون علاقة العدالة الشكلية بالعدالة

الموضوعية كعلاقة الدليل بالحق، فيتوقف تحقيق العدالة الموضوعية على تحقيق العدالة الشكلية، وعند النزاع، فلا قيمة للعدالة الموضوعية إذا لم تؤيدها العدالة الشكلية بقواعدها ووسائلها المعتمدة والمحددة، ولا قيمة للحق إذا لم يؤيد بالدليل.

6. نظراً لعدم اكتمال الوسائل الإنسانية لمعرفة الحقيقة، فقد تنمست قواعد العدالة الشكلية بالحقيقة القضائية دون الحقيقة الواقعية، أي أن القاضي لا يلزمه أن يطبق حكمه على الواقع الخفي أمامه. وبناء على ذلك تعتمد قواعد العدالة الشكلية في تمسكها بالحقيقة القضائية دون الحقيقة الواقعية على اعتبارين، اعتبار نسبية قدرة الإنسان في فهم الواقع وضرورة حسم النزاع، ويكفي البحث عن الحقيقة في زمن معقول، فهذه القواعد لا تطلب من القاضي أن يستقر حكمه على الحقيقة الجوهرية، أي الحقيقة المطلقة، لكي لا يطلبه المستحيل، والقانون لا يطلب المستحيل. وبهذا نفهم حدود العدل الذي يطلبه المشرع من القضاة، ويوصف قراره بالحكم العادل عندما يبذل أقصى جهده للتطبيق بين الحقيقتين. وفي نفس الوقت تعتمد هذه القواعد على اعتبار رغبة الإنسان وحرصه على حماية حقوقه، وقد توفرت للخصوم الفرصة لهذه الحماية في مبدأ المواجهة بالدليل في ظل قواعد العدالة الشكلية، ولتكامل هذه الحماية يفرض على القاضي أن لا يحكم بناء على علمه الشخصي بالحقيقة الواقعية.

ثانياً: التوصيات: نوصي كل من المشرعين العراقي والكوردستاني أن يقوموا بما يلي:

1. مراجعة وإعادة صياغة وسائل الإثبات بشكل يراعي الثوابت العقلية والمنطقية من جهة، ولا يتجاهلان المستجدات الواقعية من جهة أخرى، أي لا بد من إعطاء وسائل الإثبات دوراً يتوافق مع طبيعة الوسيلة، ومع توفير ضوابط تضمن عدم تحريف الحقيقة الواقعية، وأن تضمن في الوقت نفسه عدم التفريط بأصل الحق المتنازع عليه.
2. أن يتم التخفيف من شكلية وسائل الإثبات، وذلك بهدف أن لا تصبح الشكلية عائقاً أمام القضاء لكشف الحقيقة والوصول إليها ومن ثم جعلها أساساً للحكم. وفي سبيل ذلك أن يتم إلزام القاضي بالاعتماد على جميع الوسائل المتاحة للإثبات سواء أكانت قديمة أم حديثة.
3. إلغاء النصوص التي تشترط الإثبات بالدليل الكتابي في التصرفات التي تزيد قيمته عن (٧٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة دينار، ودرج المعاملات التجارية في نطاق الإثبات بالقرينة القضائية والشهادة، وذلك بناء على طبيعتها الخاصة في الثقة والسرعة.
4. عدم تحديد المبلغ في القانون لإثبات التصرفات القانونية المدنية، وبدلاً من ذلك تولى صلاحية هذا الموضوع للجنة خاصة مؤلفة من وزير العدل ووزير المالية، حتى لا يحتاج تعديل القانون في حال تغيير القوة الشرائية للنقود.

قائمة المصادر

بعد القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1. بن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٦، دار الفكر، دون مكان النشر، ١٩٧٩.
2. النداوي، ٢٠١١، د. ادهم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، ط١، العاتق لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١١.
3. النداوي، ٢٠١٨، د. ادهم وهيب النداوي، الموجز في قانون الاثبات، المكتبة القانونية بغداد، ٢٠١٨.
4. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، دار الفضيحة، القاهرة، ١٤١٣هـ.
5. حسن، أحمد ابراهيم حسن، الدكتور، غاية القانون، دار المطبوعات الجامعية، اسكندرية، ٢٠٠٠.
6. عبد الرحمن، احمد شوقي محمد عبد الرحمن، الدكتور، الدراسات البحثية في قانون الاثبات، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧.
7. المنياوي، احمد المنياوي، جمهوريه افلاطون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٠.
8. حسين، ٢٠١٩، اسماعيل نامق حسين، الدكتور، اصول القانون، مكتبة السنهوري، بيروت.
9. حسين، ٢٠١٠، اسماعيل نامق حسين، الدكتور، العدالة بين الفلسفة والقانون، مكتب الفكر والوعي في الاتحاد الوطني الكوردستاني، سليمان.
10. الذنون، حسن علي الذنون، الدكتور، فلسفة القانون، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٥.
11. لويد، دينيس لويد، فكرة القانون، الدكتور، ترجمة، سليم الصويص، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١.
12. العامري، سعدون العامري، الدكتور، موجز نظريه الاثبات، ط١، مطبعة معارف، بغداد، ١٩٦٦.
13. تناغو، سمير تناغو، الدكتور، جواهر القانون، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٤.
14. همورامي، ٢٠١٢، سهر كهوت اسماعيل حسين، الدكتور، الحقيقة التقديرية، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١٩.
15. همورامي، ٢٠١٩، سهر كهوت اسماعيل حسين، الدكتور، الظاهر ودوره في الإثبات المدني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩.
16. ابو طلب، صوفي ابو طلب، الدكتور، مبادئ تاريخ القانون، القاهرة، ١٩٦٥.
17. جزار، طه جزار، يوتوبيا جدل العدالة والمدينة الفاضلة من الافلاطون الى ابن، بدون اسم الناشر ومكانه، ١٩٩٧.
18. العبودي، عباس العبودي، الدكتور، شرح احكام قانون الاثبات العراقي، ط٢، وزاره التعليم العالي وبحوث العلمي والبحث العلمي جامعه الموصل كليه القانون، ١٩٩٧.
19. البزاز، ١٩٥٨، عبد الرحمن البزاز، الدكتور، أبحاث و أحاديث في الفقه والقانون، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٥٨.
20. البزاز، ١٩٥٨، عبد الرحمن البزاز، الدكتور، مبادئ اصول القانون، ط٢، مطبعة العالي بغداد، ١٩٥٨.
21. السنهوري، عبد الرزاق السنهوري، الدكتور، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج١، ج٢، نظرية الالتزام بوجه عام، اثبات – اثار الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧.
22. الحكيم، وآخرون، عبد المجيد الحكيم، الدكتور، عبد الباقي البكري، محمد طه البشير، الوجيز في نظريه الالتزام في قانون مدني العراقي، ج١، ط٤، العاتق لصناعة الكتاب القاهرة، ٢٠١٠.
23. بكر، عصمت عبد المجيد بكر، الدكتور، النظرية العامة للاثبات في القانون المقارن، ط١، منشورات الزين الحقوقية، بيروت لبنان، ٢٠١٩.
24. هجيج، علي، ٢٠١٩، د. حسون عبيد هجيج، الدكتور، وفخري جعفر احمد علي، فلسفه العدالة القانونية، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، السنة الحادية عشر، ع١، ٢٠١٩.
25. بن حيدر، عيسى بن حيدر، شرح قانون الاثبات بين القانون الاماراتي وقانون المصري، ط١، دار النهضة العربية، ٢٠١٣.
26. كورنو، ١٩٩٨، جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضي، مؤسسة (المجد) الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
27. بهاي، محمد بهاي، الحق من التنظير الفلسفي الى الممارسة الفعلية، افريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١٦.
28. منصور، محمد حسين منصور، الدكتور، مدخل الى القانون القاعده القانونية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.
29. سبيلا، العالي، محمد سبيلا، وعبد السلام بنعبد العالي، الحقيقة، ط٢، دار توبقال للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
30. الاحمد، ٢٠١٧، محمد سليمان الاحمد، الدكتور، فلسفة الحق، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧.

31. الاحمد، ٢٠١٧، محمد سليمان الاحمد، الدكتور، قاعده نصل اوكام ودورها في تكوين ملكة القانونية السليمة، ط٢، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧.
32. احمد، محمد شريف احمد، فكره القانون الطبيعي عند المسلمين، منشورات منتدى فكر الاسلامي في اقليم كردستان اربيل، ٢٠٠٦.
33. السبكي، محمد عبد اللطيف السبكي، التوثيق في المعاملات، ط١، هيئه كبار العلماء، القاهرة، ٢٠١٩.
34. الصوري، محمد علي الصوري، التعليق المقارن على مواد قانون الاثبات، ج١، ج٢، ط٢، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١١.
35. فهمي، مدونة جستنيان، ترجمة. عبد العزيز فهمي، دار الكاتب المصري، القاهرة، ١٩٤٦.
36. الزلمي، ٢٠١٢، مصطفى ابراهيم الزلمي، الدكتور، ايضاح الفوائد في شرح القواعد الفقهية على نمط جديد، ط١، دار نشر احسان، ايران- طهران، ٢٠١٢.
37. الزلمي، ٢٠١٤، مصطفى ابراهيم الزلمي، الدكتور، دلالات النصوص وطرق استنباط الأحكام في ضوء أصول الفقه الإسلامي، ط١، نشر احسان للنشر والتوزيع، ايران- طهران، ٢٠١٤.
38. الشاوي، منذر الشاوي، الدكتور، فلسفة القانون، ط٢، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١.

ثانياً: الأبحاث والدراسات

1. القرار الرقم: ٥٦٦ / ٢٠٠٨، قرار صادر من محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ٥٦٦ / ٢٠٠٨، بتاريخ ١٠ / ٢٦ / ٢٠٠٨، قرار موجود على الرابط الالكتروني الآتي: <https://www.hjc.iq/qview.920/> ، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٩/٢٠.
2. القرار الرقم: ٢٦٣١ / ٢٠٠٨، قرار صادر من محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ٢٦٣١ / ٢٠٠٨، بتاريخ ١٠ / ١١ / ٢٠٠٨، قرار موجود على الرابط الالكتروني الآتي: <https://cc.gov.https://www.hjc.iq/qview.933/> ، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٩/٢٦.
3. القرار رقم: ١٠٨ / الهيئة المدنية / ٢٠١٦، السليفاني، قرار صادر من محكمة تمييز إقليم كردستان بالعدد ١٠٨ / الهيئة المدنية / ٢٠١٦ بتاريخ ٥ / ٤ / ٢٠١٦، منشور لدى: القاضي. د. محمد عبدالرحمن السليفاني، قبسات من احكام القضاء، مكتبة هوليير القانونية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
4. القرار رقم: ٦١٤٥ / الدوائر المدنية / ٢٠١٨، قرار صادر من محكمة النقض المصري بالعدد ١٧٠٨٤ / الدوائر المدنية / ٢٠١٨، بتاريخ ١٦ / ٩ / ٢٠١٨، قرار موجود على الرابط الالكتروني الآتي: https://cc.gov.eg/judgment_single?id=111392740&ja=162631 ، تأريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٩/٢٣.
5. تالهباني، نوري تالهباني، دكتور، فقه مني قانوني، ط١، دهرگاي ناراس، هولير، ٢٠٠٤.
6. ذباينة، فراس، موضوع، ٢٠١٦/٩/٢٦، مفاهيم عامة/ مفهوم العدالة في الفلسفة، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٢/٢/١٦، رابط الموقع: مفهوم العدالة في الفلسفة - موضوع (mawdoo3.com).

ثالثاً: التشريعات

1. قانون العقود الفرنسي الجديد، ترجمه، نافع بحر سلطان، الدكتور، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز التعليم المستمر ومتابعه الخريجين، جامعة الفلوجة ٢٠١٤.
2. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة (١٩٥١) المعدل.
3. قانون الاثبات المصري في المواد المدنية والتجارية رقم (٣٥) لسنة (١٩٦٨).
4. قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة (١٩٦٩) المعدل.
5. قانون الاثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة (١٩٧٩) المعدل.
6. قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة (١٩٨٤) المعدل.
7. قانون الإثبات الإماراتي (١٠) لسنة (١٩٩٢).